



PROVISIONAL

A/41/PV.4
25 September 1986

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد شودري	(بنغلاديش)
شم :	السيد نيبينغ - فكتوريا	(الجمهورية الدومينيكية)
	(نائب الرئيس)	

- خطاب صاحب الجلالة دون خوان كارلوس الاول ، ملك اسبانيا
- خطاب فخامة السيد رونالد ريفان ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية
- افتتاح المناقشة العامة [٩]

القي كلمة كل من :

السيد دي أبريو سودري (البرازيل)

السيد صديقي (بنغلاديش)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠خطاب صاحب الجلالة دون خوان كارلوس الاول ، ملك اسبانيا

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة هذا

الصباح الى خطاب يلقيه صاحب الجلالة دون خوان كارلوس الاول ، ملك اسبانيا .

امطحب صاحب الجلالة خوان كارلوس الاول ، عاهل اسبانيا ، الى قاعة الجمعيةالعامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أرحب ، نيابة عن

الجمعية العامة ، بصاحب الجلالة خوان كارلوس الاول ملك اسبانيا ، وأن أدعوه الى

القاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الملك خوان كارلوس الاول (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي ،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر عن ارتياحي وارتياح الحكومة الاسبانية لرؤيتكم

تترأسون هذه الدورة للجمعية العامة . ان قدراتكم المهنية المعروفة وخصائصكم

الشخصية البارزة ستسهم بشكل حاسم في ضمان أن تحقق الجمعية العامة الفوائد التي

نرجوها نحن جميعا منها .

كما أود أن أركز على المهارة والكفاءة اللتين أظهرهما سلفكم ، خايمي دي

بينيس ، طوال الدورة السابقة ، وأن أعبر عن اعجابي بالعمل الهادئ الدؤوب الذي

يقوم به الامين العامة ، السيد بيريز دي كوييار .

لقد أرثت الحكومة الاسبانية انه ينبغي لملكها ، ممارسة منه لمهامه

الدستورية في تمثيل الدولة ، أن يُسمع صوت بلاده في هذه الجمعية ، وهي بلاد تفخر

بتمسكها بأعرق العادات التاريخية : احترام القانون الدولي وجهدها المؤكد لجعل

التعايش الدولي أكثر أمنا وهدوءا وثباتا . ويسر اسبانيا ، أن تخاطب هذا المحفل

الدولي ، الذي يحيي الأمل في ان تسود النظام الدولي مثل السلم والعدالة والتضامن .

لقد كانت اسبانيا من أوائل المجتمعات التي أعلنت نفسها دولة أمة في

عصر النهضة الأوروبية ، وهكذا فقد اتخذت ، مع مجتمعات أخرى ، خطوة حاسمة في عملية

ترشيد التعايش السياسي . وفي نفس تلك الحقبة من التاريخ ، احتج عدد من رجال

القضاء ورجال الدين ، عندما كانوا يتفحصون الوجود الاسباني في امريكا ، بأن هناك حدودا للسلطة الوطنية . ولكي تكون ممارسة هذه السلطة مشروعة ، لابد لها أن تستمد من وعي أخلاقي وتحترم طموحات الشعوب الأخرى . وللتعبير عن ذلك بلغة العصر ، يتعين على الدول في ممارستها للسلطة الوطنية أن تسعى لضمان "الرخاء العام على الأرض" .

اننا مدينون لفرانسيكو دي فيتوريا ، أحد الأوائل الذين وضعوا القانون الدولي ، بالعبارات التالية :

"إذا كان تحقيق هدف عادل ينطوي على الحاق الضرر بالعالم فإن الهدف نفسه يصبح غير عادل" .

وهكذا ، فاننا نجد الاحساس بالمجتمع الدولي ، الذي تحد مصلحته من تصرفات الدول ، راسخا في جذور دستورنا بوصفنا دولة . كما ينص دستورنا على الدعوة إلى التضامن فيما بين جميع الاعراق البشرية . ويوفر كل من هذين العاملين أساسا للهيكل القانوني للمجتمع الدولي ، الذي نراه اليوم عرفا تحترمه الأمم المتحدة .

وانطلاقا من هذا التقليد القديم ، أخطب الجمعية اليوم . كما انني أخطبها بوصفي ممثلا لامة شابة لمفر من مواطنيها ، ولأنها استعادت ، إلى جانب الحرية والديمقراطية ، خاصية هامة من خصائص الشباب - ألا وهي قدرتها على التطلع إلى المستقبل بجرأة وأمل .

وعندما يستعيد شعب قدرته الحيوية على التحرك ، ويصهر تقاليده في بوتقة المستقبل ، فإنه لا يستطيع أن ينسى أنه ينبغي لعملية انبعاشه هذه أن تستلهم ، بقدر مماثل ، مثل مجتمعه ومتطلبات التعايش الدولي المنسجم والسلمي والعادل .

ان العالم اليوم عالم واحد لأول مرة ، ومع ذلك فإنه عالم متعدد الثقافات . لقد استعمل في الماضي التفوق المزعوم لثقافة ما أو حضارة ما لتبرير هيمنة امة على أمة أخرى . فتعرض التنوع الثقافي لخطر نزعة قوامها السعي إلى تحقيق مزايا اقتصادية أو السيطرة الاستراتيجية .

أما اليوم ، فإن العرف المقبول بصورة عامة هو أنه ينبغي لكل ثقافة أن تفهم وأن يحكم لها أو عليها من واقع قيمها فقط ، لا من حيث امكانيات تكيفها مع ثقافة

أخرى يزعم بأنها متفوقة ، سواء أكان هذا التكيف طوعا أو قسرا . ومن هذا المفهوم للعالمية وتنوع ثقافات البشر انبثق الزخم القوي لتصفية الاستعمار السياسي . وأصبحت الأمم المتحدة شاهدا على هذه الحقيقة القوية ، التي تفتح مرحلة جديدة في التاريخ . ان الأمم المتحدة الاداة الاساسية والرئيسية لهذه الخطوة نحو تحقيق مجتمع الأمم الحقيقي .

صحيح ان بعض البقايا الاستعمارية المعروفة جيدا ما زالت قائمة . وان احدى هذه الحالات التي تنطوي على مفارقة تهم بلدي . إلا أن اسبانيا تحتفظ بإرادة قوية وبقوة الحجة المتأصلة في قضيتها ، في البحث عن حل سريع لمشكلة جبل طارق ، لكي يتسنى إعادة دمج المنطقة في اراضي اسبانيا الوطنية . ومنذ اعلان بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، ومنذ أن قررت حكومتا المملكة المتحدة واسبانيا ، في شباط/فبراير ١٩٨٥ في جنيف ، حل المسألة من جميع وجوها ، بما في ذلك مسألة السيادة ، من خلال المفاوضات ، فتح عهد جديد . وتتسم المرحلة الجديدة بالامل في وضع نهاية لوضع غير عادل دون الحاق أي ضرر بمصالح السكان المحليين .

إننا نجد أنفسنا ليس فقط ازاء عالم متنوع من الناحيتين السياسية والثقافية ولكن أيضا امام نظام اقتصادي لا تزال الخلافات فيه قائمة ، بل تزداد اتساعا . وقد تميز العقد الماضي بأزمة اقتصادية وبمديونية المناطق النامية المهمة وعودة اتجاهات حمائية جديدة الى الظهور .

ان ازالة هذه الاختلافات وتمحيص مسار هذه الاتجاهات أمران لا يقتضيهما العدل والتضامن فحسب بل يقتضيهما أيضا السلم والأمن كلاهما .

ومنذ أشهر قليلة ، أثناء معالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، كانت الجمعية العامة هي المحفل الذي اقتنعت فيه الدول الافريقية ، من جانب ، بضرورة الاضطلاع بجهد كبير في التقييم الذاتي والتكيف والعمل ، فيما أصبحت بقية الدول من الجانب الآخر على بينة كاملة بأنه يستحيل الوقوف سلبا أمام الركود والتدهور الذي يصيب جزءا من أجزاء العالم له أهميته الأساسية بالنسبة للكل . ان هذا التعبير عن البصيرة السياسية والتضامن يشكل تطورا يبعث على الأمل . ولقد تعهدت إسبانيا ، في حدود مواردها وامكانياتها ، بمد يد التعاون وهي اليوم تعلن هذا التعهد من جديد .

ان الديون الخارجية التي تعانيها دول بعينها ، ومنها بالذات دول مجاورة لإسبانيا ، تمثل مشكلة تؤثر علينا جميعا . وليس هناك حل ميسور لها . فما من شك ان كثيرا من العوامل والسبل قد أفقت الى هذه الحالة ، والمسؤوليات مزدوجة وينبغي المشاركة في تحملها . ولكننا نتركها للمؤرخين لكي يمدروا عليها حكمهم النهائي ، فما يعنيننا اليوم هو تشجيع سياسات التكيف اللازمة لتمحيص الأوضاع المحلية لا بمجرد امتحانها ولكن من خلال الدعم السخي الملموس . إلا أن هذه السياسات لها أيضا حدودها فإذا ما تجاوزت هذه الحدود يمكن أن تهدد السلم والتضامن الداخليين مما يعمق عمليات التغير السياسي والاجتماعي الدقيقة .

وفي عملية الإصلاح السياسي التي ما برحت قائمة طيلة العقد الأخير فإن بلدي وضع اطار موقفه الدولي .

ومنذ الدورة السابقة للجمعية العامة ، قامت اسبانيا بتحديد موقفها بشأن خيارين مهمين . ففي عام ١٩٨٦ أصبحت عضوا في الاتحاد الاوروبي ، وبعد استشارة الشعب الاسباني حددت شروط استمرار عضويتها في حلف الاطلسي .

واذ انضمت اسبانيا الى منظمات ومؤسسات التكامل في اوروبا الغربية فانها لم تفعل سوى تأكيد ما صنعه منها التاريخ والثقافة منذ بداية العصر الحديث . ما فتئت اسبانيا جزءا أساسيا وجوهريا من اوروبا لأسباب جغرافية وتاريخية وبحكم رسالتها . ومن خلال مشاركة اسبانيا في عمليات اتخاذ القرار على مستوى مجموعة الاثنتي عشرة فانها تستطيع أن تجعل صوتها بشأن المسائل الاوروبية مسموعا وأن تضفي على نشاطات الاتحاد الاوروبي ابعادا جديدة مستمدة من تاريخها الماضي . ولا تستطيع أوروبا بالتاكيد ان تستسلم لأغراء الانفلاق . على العكس نحن نسعى لزيادة صلات وتبادلات الاتحاد الاوروبي مع اجزاء العالم الاخرى وخاصة مع بلدان القارة الامريكية . ولا تستطيع أوروبا أن تعزل نفسها فتقتصر على فلاحه حديقته ولا يمكنها أن تكتفي بالاحتفاظ بنوعية حياة يحددونها عليها ، بينما هناك مناطق أخرى في العالم تجد نفسها مخنوقة بالركود وبانكماش تجارتها الدولية فضلا عن التفاعل السلبي بين العوامل التجارية والمالية .

وانطلاقا من موقفنا بوصفنا حلفاء غربيين فنحن نسهم في الامن المشترك وفي هذا الاطار الاساسي نسعى جاهدين للمساعدة على الحوار بين الدولتين العظميين الرئيسيتين كي يؤتي ثماره كما نسعى الى تكثيف العمل الذي يتم في محافل التفاوض . ويحدوننا الامل في أن يفضي تعميق مناخ من الحوار وترسيخ الثقة في العلاقات الدولية ، في فترة قصيرة نسبيا ، الى القيام للمرة الاولى بتخفيضات أساسية في الترسانات النووية ، والى وقف سباق التسلح والى حظر عالمي على الاسلحة الكيميائية والى احراز تقدم ملموس في ميدان نزع الاسلحة التقليدية .

وعلى صعيد اقليمي ، وُلد مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في هلسنكي واكتسب زخما جديدا في بلغراد ومدريد وتتواصل متابعته في محافل هتسى . وفي استوكهولم تم

التوصل الى توافق مهم في الآراء سيؤدي ، ولا شك ، الى تدعيم الامن الاوروبي والى الوثام في العلاقات الدولية في اطار جغرافي واسع . ويؤمل في أن ينجم عن هذا النجاح اثر ايجابي على المرحلة الجديدة للمؤتمر التي سوف تستأنف قريبا في فيينا .

ان هذا التعريف المزدوج لاسبانيا بوصفها اوروبية وغربية يُكمل ويُغني علاقاتنا مع بلدان وشعوب امريكا اللاتينية . فنحن نرتبط بها من خلال وشائج ثقافية وتاريخية خاصة مما يمدنا بروح من التضامن معها في السعي نحو حلول عادلة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها اليوم .

ولقد أضيف عنصر جديد في السنوات الأخيرة لا يشك أحد في خطورته ، الى العناصر التي تدعو حاليا الى القلق ، وهو عنصر الارهاب الذي يفترس الابرياء ويعزز رؤى الكوارث ويحرم المواطنين من السلم .

ان الارهاب بوصفه أخطر هجوم على ابسط حقوق الانسان وأعمقها في نفس الوقت ، وهو حق الحياة في سلم ، له أبعاده الدولية . ان مساندة الارهاب بل والتسامح معه يجردان اي دولة من أن تكون عضوا مخلصا في المجتمع الدولي .

ولقد أعلنت حكومة اسبانيا مرارا وتكرارا تأييدها لمضاعفة التعاون الدولي ضد هذه الآفة العالمية وان الادانة الاجتماعية والقاطعة للارهاب ، بأي شكل كان ، من جانب هذه الجمعية في كانون الاول/ديسمبر الماضي تمثل ولا شك خطوة تبعث على الامل وينبغي أن تتلوها تدابير عملية وفعالة في مجال التعاون الدولي .

ومن المؤسف انه يتعين على هذه الجمعية أن تعود فتركز اهتمامها على سلسلة من حالات الصراع في مناطق مختلفة من العالم ، بعضها حديث وبعضها يكاد يكون مزمنا ، ولكنها تشكل في مجموعها افدح انتهاك لمبادئ ميثاق هذه المنظمة . فها نحن نراقب عاجزين بينما هناك شعوب تتبادل سفك الدماء وسط دمار ومعاناة لا تصدق في الوقت الذي كان يتعين فيه عليها أن تصوغ مستقبلها في ظل السلم والوثام .

في مواجهة هذه النزاعات المؤلمة ان الاسباب التي تنطلق منها مواقفنا المعروفة جيدا لا تبقى صحيحة فحسب ولكنها تتعزز في بعض الحالات ايضا . وانني ، من

هذا المنبر ، أناشد اللجوء الى المفاوضات والحوار للتغلب نهائيا على التعصب والتعننت بحيث تطفى قوى العقل والقانون على منطق القوة .

ان السلم هو المفاء والوثام في اطار النظام ، ولا سبيل الى الوثام اذا ظلت أوضاع الظلم السافرة باقية في العالم ، ولا سبيل اليه ايضا اذا ما خنقت الاصوات التي تدين الظلم . ان احترام حقوق الانسان سيظل المقياس الذي سيحكم من خلاله على حضارتنا وسلوكنا . لا نقصد سلوك الذين ينتهكون حقوق الانسان وخدمهم ، ولكن نقصد ايضا سلوك الذين لا يدينون هذه الانتهاكات أو يتخذون ازاءها موقفا من التفاضى السلبي .

ان الاستهانة الكاملة بالبشر التي تنطوي عليها التفرقة العنصرية انما تشكل افدح هجوم على مفهوم وحدة البشر وتتمثل في سياسة الفصل العنصري التي لا بد أن نتخذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين تمقيتها والفائها . ان علينا ان نرد الى الرشد الذين أعمتهم الأهواء والمخاوف فوضعوا الغالبية العظمى من مواطنيهم في ربكة سيطرة واضطهاد لا يحتمل ، وهم بهذا سدوا الطريق على تحرك بلدهم نحو المستقبل .

لقد أخذ الضعف في السنوات الأخيرة يدب تدريجياً في التعاون الدولي المتحقق من خلال القنوات المتعددة الأطراف . غير أن من المؤكد أن شمة مشاكل عديدة في عالمنا متزايد التكافل تحتم علينا أن نبحث عن حلول لها في إطار متعدد الأطراف . إن العام الماضي قد شهد ، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة بصورة تقليدية ، مشاكل مؤسسية ومالية خطيرة .

لقد انتهى الأمين العام ، الذي تستحق أنشطته تقديرنا وتأييدنا ، من إنجاز مبادرات شجاعة . ويجب على الجمعية العامة من جانبها أن تدرس وتتخذ الإجراءات اللازمة لتحسين فعالية المنظمة وإدارتها . إن الأمم المتحدة هي أفضل أداة عامة لمون السلم والأمن . وهي تفضل بعمل تعاوني لا يقدر في ميادين كثيرة . وتحتضن المشمل الأعلى لنظام دولي يحكمه القانون . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بعرقلة أنشطتها أو النيل من مكانتها لقصور في استخدام الموارد المتاحة .

إن الدورة التي تبدأ الآن ستكون هامة بلا شك في البحث عن حلول للمشاكل الكثيرة التي تتسم بها الحالة الدولية الراهنة . إن هذه الحالة بينما تشير من نواح معينة قلقاً بالغاً ، تنطوي أيضاً على إمكانيات للتقدم صوب الأهداف الواردة في الميثاق .

وإنني لواثق بأن الجمعية العامة ستواصل - حتى وإن اتسم ذلك بالصعوبة في بعض الأحيان - السير على الطريق المفضي إلى السلم والأمن والتعاون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس عاهل اسبانيا على الكلمة المهمة التي أدلى بها لتوه .

وأود أن أطلب إلى الممثلين أن يظلوا في مقاعدهم بينما اصطحب أنا والأمين العام صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس .

اصطحب صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس عاهل اسبانيا إلى خارج قاعة

الجمعية العامة .

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠ .

خطاب فخامة السيد رونالد ريفان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية العامة الان

الى خطاب رئيس الولايات المتحدة .

اصطحب السيد رونالد ريفان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، الى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رونالد ريفان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وأن أدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس ريفان (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مقربة من هذه

القاعة توجد قاعة التأمل للمندوبين ، وهي ملاذ من عالم أصم آذانه ضجيج المخبب والعنف . وقد قال داغ همرشولد ذات يوم فيما يخص هذه القاعة "إننا نريد أن نعيد فكرة العبادة ، فكرة التفاني لشيء أعظم وأسمى من أنفسنا" .

ومن هذا التفاني ولدت الأمم المتحدة : وهو تفان لحلم السلام العالمي والحرية ، وحقوق الانسان وتقرير المصير الديمقراطي ، حلم بزمان عندما ، كما تقول كلمات العهد القديم ، "يطبعون [فيه] سيوفهم مككا ... لا ترفع أمة على أمة سيفاً ، ولا يتعلمون الحرب فيما بعد" .

إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالأمم المتحدة . وطوال أكثر من أربعين عاما أتاح هذه المنظمة محفلا دوليا لمواءمة المصالح الوطنية المتضاربة وساهمت اسهاما هاما في ميادين من قبيل صون السلم وتقديم المساعدة الانسانية واستئصال الامراض . ومع هذا لا يعرف أحد أفضل مما يعرف الموجودون في هذه القاعة كيف ظلت في كثير من الاحيان الافكار النبيلة الواردة في الميثاق دون تنفيذ . وهذه المنظمة نفسها تواجه مرحلة عصيبة - ويشار اليها عادة بانها أزمة مالية . ولكن بوسعنا أن نحول هذه الازمة الى فرصة . إن الاملاحات الهامة التي اقترحها فريق الخبراء يمكن أن

تكون خطوة أولى صوب استعادة مركز هذه المنظمة وفعاليتها . والمساءلة في نهاية المطاف ليست مسألة أموال بل هي مسألة مصداقية . وإذا قرر جميع أعضاء هذه المنظمة العالمية أن يفتنموا الفرصة وأن يحولوا البيانات البلاغية عن الإصلاح الى واقع ، فإن مستقبل الأمم المتحدة سيكون آمنا . وانني أتعهد للأعضاء بذلك : إن بلادي التي قدمت للأمم المتحدة دائما الدعم السخي ، ستواصل الاضطلاع بدور قيادي في الجهد الرامي الى تحقيق أهدافها النبيلة .

عندما مثلت أمام الجمعية العامة في العام الماضي ، كانت اللحظة الهامة في السعي الى تحقيق هذه الأهداف لم تقع بعد . إن قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانوا سيجتمعون في جنيف . وقد عقدت تلك المناقشات . وطوال أكثر من ١٥ ساعة اجتمع الوفدان السوفياتي والأمريكي . وطوال أكثر من خمس ساعات تحدثنا معا ، الأمين العام غورباتشوف وأنا على انفراد .

لقد كانت محادثاتنا صريحة . وكانت محادثاتنا منتجة - بل كانت أكثر إنتاجا من الوثائق التي اتفق بشأنها . وقد تحدث السيد غورباتشوف بلا مواربة ، كما فعلت أنا أيضا . وأدركنا مرة أخرى حقيقة المقولة بأن الأمم لا ترتاب بعضها في بعض لأنها مسلحة ، بل هي تتسلح لأنها ترتاب بعضها في بعض . ولم أتردد في أن أقول للسيد غورباتشوف رأينا بمصدر هذه الريبة : إن سجل الاتحاد السوفياتي حافل بالسعي الى فرض ايديولوجيته وحكمه على الآخرين . إذن ، اعترفنا بالاختلافات العميقة القائمة بين نظامي حكمنا ، ونظرتنا الى التاريخ ومستقبل الإنسانية . ولكن بالرغم من هذه الفروق ، عقدنا العزم على العمل سوية من أجل تحقيق تخفيضات حقيقية في الأسلحة النووية وكذلك من أجل التقدم في مجالات أخرى .

يا أيها المندوبون لدى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أود أن أعلمكم اليوم بما حدث منذ مؤتمر القمة ، وعلى وجه الخصوص الرسالة الهامة التي بعثت بها في ٢٥ تموز/يوليه الى السيد غورباتشوف . في تلك الرسالة ، تناولت المسائل الهامة المتمثلة في تخفيض الأسلحة النووية ، والاتفاق على

الدفاع الاستراتيجي والحد من التجارب النووية . وبالإضافة الى هذه المسائل التي تتعلق بالجوانب العسكرية للعلاقات السوفياتية الامريكية ، أود أن أتناول بالبحث أيضا الخطوات الاساسية الأخرى صوب تحقيق السلام ، ألا وهي حسم الصراعات السياسية وتعزيز الاقتصاد الدولي وحماية حقوق الانسان .

ولكن قبل أن أفعل ذلك اسمحوا لي ، تمشيا مع تقليد الصراحة الذي أرسى في جنيف ، أن أعلم الاعضاء بالظل الذي خيم على علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي . وأشير هنا بوجه خاص الى مثال على التجاوز السوفياتي لحقوق الانسان .

في الآونة الأخيرة - بعد اعتقال مواطن سوفياتي هو موظف لدى الأمم المتحدة بتهمة التجسس في الولايات المتحدة - وُجِّهت اتهامات مختلفة الى مراسل صحفي أمريكي في موسكو . وقد اعتقل وسجن بصورة تتجاهل تجاهلا تاما الأصول المرعية والعديد من اتفاقات حقوق الانسان . وقد أخذ رهينة في الحقيقة - بل هدد بعقوبة الاعدام .

وقد سلم المواطنان الآن لعهدة سفيريهما . ولكن هذه ليست سوى خطوة مؤقتة وافقت عليها الولايات المتحدة لأسباب انسانية . ولكنها لا تغير حقائق الحالة . إن جينادي زاخاروف متهم بالتجسس يجب أن يمثل للمحاكمة ، في حين أن نيكولاس دانييلوف شخص رهينة بريء ينبغي الإفراج عنه . والاتحاد السوفياتي يتحمل المسؤولية عن النتائج المترتبة على أعماله . إن إساءة استخدام الأمم المتحدة لأغراض التجسس تلحق ضررا جسيما بهذه المنظمة .

إن العالم يتوقع تصرفا أفضل . إنه يتوقع مساهمات في قضية السلم لا يمكن إلا لقادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يقدموها .

ولهذا السبب وجهت في الصيف الماضي الى السيد غورباتشوف رسالة تتضمن مقترحات جديدة لتحديد الأسلحة . وقبل مناقشة المقترحات ، دعونا نتوخى الوضوح بشأن الأسلحة الأكثر خطرا على السلم والأكثر تهديدا له . إن الخطر لا ينبع من النظم الدفاعية التي تعد ترسا ضد الهجوم ، بل إنه ينبع من الأسلحة الهجومية - القذائف التسيارية التي تنطلق عبر الفضاء والتي يمكن أن تلحق الدمار الشامل بوجه

المعمورة - خصوصا أن لدى الاتحاد السوفياتي قذائف تسيارية عابرة للقارات دقيقة وذات رؤوس حربية متعددة لا يوجد نظير لها في أي بلد آخر من حيث العدد أو الحجم . ولهذا ما فتئت الولايات المتحدة منذ وقت طويل تحث على اجراء تخفيضات جذرية منصفة قابلة للتحقق في هذه النظم الهجومية . ولاحظوا أنني قلت تخفيضات ؛ لأن هذا هو الغرض الحقيقي لتحديد الأسلحة ؛ ليس مجرد تدوين مستويات الترسانات الحالية ، وليس مجرد إتاحة أفضلية لمواصلة توسيعها ، بل تخفيضها بطرق تخفف خطر الحرب . والولايات المتحدة تؤمن أن آفاق المستقبل الذي يخلو من أسلحة الدمار الشامل هذه ينبغي أن تكون الهدف النهائي من تحديد الأسلحة .

ويسعدني أن أقول إن الاتحاد السوفياتي قد تقبل الآن فكرتنا بأن تجرى تخفيضات جذرية في النظم الهجومية . وفي قمة جنيف التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، اتفقنا على كشف العمل في هذا المجال . ومنذ ذلك الحين ، قدم السوفياتيون اقتراحات مفصلة ، رغم أنها لا تحظى بالقبول لدينا ، تمثل على ما يبدو جهدا جديا . ولهذا ما زلنا نلتمس اجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الترسانتين الأمريكية والسوفياتية - مع التركيز الأساسي على تخفيض الرؤوس الحربية المحمولة على القذائف التسيارية . وإذا أراد الاتحاد السوفياتي تخفيضا أقل ، فنحن على استعداد للنظر فيه ، ولكن باعتباره تدبيرا مؤقتا . وفي أحكام أخرى أيضا سعينا إلى مراعاة الشواغل السوفياتية . إذن فقد حدث تحرك .

وبالمثل ، ففي مجال القوات النووية المتوسطة المدى ، تسمى الولايات المتحدة الى إزالة مثل هذه القذائف إزالة تامة وعلى أساس عالمي . وهنا أيضا اذا ما أصر الاتحاد السوفياتي على السعي نحو تحقيق هذا الهدف على مراحل ، فإننا على استعداد لابرار اتفاق مؤقت دون ابطاء .

كل هذا يمنحني الأمل . وبوسعي أن أبلغ الممثلين أن تبادل الآراء الذي تم بين الجانبين هذا الصيف كان يمكن أن يؤذن ببداية مفاوضات جادة ومثمرة بشأن تخفيضات الأسلحة . وكسر الجمود الذي حل بالمفاوضات اذا ما كشف الجانبان جهودهما في الجولة الجديدة من محادثات جنيف ، واذا ما حافظنا على الوعود التي قطعها كل منا للآخر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

إلا أن الرد السوفياتي ، ولفترة طويلة أكثر مما ينبغي ، كان الإقلال من أهمية الحاجة الى اجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية . وعندما بدأت الولايات المتحدة الدرامات التكنولوجية التي تجعل من الأسلحة النووية الهجومية ذات يوم أسلحة بالية . حاول السوفيات أن يجعلوا هذا الأمر القضية الرئيسية ، كما لو كان الخطر الرئيسي على الاستقرار الاستراتيجي هو دفاع ضد القذائف مازال قيد التخطيط ، وليس القذائف التسيارية الخطيرة ذاتها التي توجد بالفعل بأعداد مفرطة .

ومع ذلك فالولايات المتحدة تقر بأن كلا الجانبين الدفاعي والهجومى من المعادلة الاستراتيجية لابد من معالجته . وقد قطعنا شوطا بعيدا للتكفل بالشواغل التي أعرب عنها السوفيات بشأن احتمال استخدام النظم الدفاعية الاستراتيجية في الأغراض الهجومية . وقد تقدمت بتأكيدات ملموسة وحازمة بأن مبادرتنا الخاصة بالدفاع الاستراتيجي لن تستخدم على الإطلاق لوزع أسلحة في الفضاء ، يمكن أن تلحق دمارا شاملا على الأرض . وقد أشرت الى أن التخفيض الجذري الذي نسعى الى تحقيقه الآن في ترسانات الأسلحة الهجومية سيكون ضمانا إضافيا بأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي لا يمكن استخدامها لدعم استراتيجية الضربة الأولى . وفضلنا منذ البداية المضي قدما مع الاتحاد السوفياتي بشكل تعاوني بشأن الدفاعات الاستراتيجية ، بحيث لا يشعر أي من الطرفين بأنه مهدد ، ويمكن للجانبين أن يستفيدا من الثورة الاستراتيجية التي تمثلها مبادرة الدفاع الاستراتيجي .

وما زالت الولايات المتحدة تحترم معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية رغم الأدلة الواضحة على انتهاك السوفيات لها . وقد أبلغناهم أنه إذا كان بوسع كل منا الاتفاق على تخفيضات جذرية في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، فإننا على استعداد الآن ، لتوقيع اتفاق معهم بشأن إجراء أبحاث على هذا النوع من الأسلحة ، واستحداثها وتجربتها ووزعها ، وذلك على أساس ما يلي :

أولا ، يتفق الجانبان على أن يقتصر ، حتى عام ١٩٩١ ، على البحث والاستحداث والتجارب التي تسمح بها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، لتحديد ما إذا كان من الممكن تقنيا استحداث منظومات متقدمة للدفاع الاستراتيجي .

ثانيا ، معاهدة جديدة توقع الآن ، يمكن أن تنص على أنه ، إذا عمد أي من الجانبين ، بعد عام ١٩٩١ ، إلى اتخاذ قرار بوزع مثل هذه المنظومة ، سيكون ملزما بعرض خطة لاقتسام فوائد الدفاع الاستراتيجي ، وإزالة القذائف التسيارية الهجومية . وهذه الخطة ستكون موضوع تفاوض خلال فترة سنتين .

ثالثا ، إذا لم يتمكن الجانبان ، بعد سنتين من التفاوض ، من الوصول إلى اتفاق ، سيكون لأي من الجانبين الحرية في وزع منظومة استراتيجية دفاعية متقدمة بعد ستة أشهر من إخطار الجانب الآخر .

وكما أوضحت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا ، فإننا نتحرك صوب مستقبل يتسم بقدر أكبر من الاعتماد على الدفاع الاستراتيجي . وما زالت الولايات المتحدة مستعدة لمناقشة كيفية وحروط إمكانية قيامنا والاتحاد السوفياتي بذلك بصورة تعاونية . ومن شأن مثل هذه الدفاعات الاستراتيجية ، مصحوبة بتخفيضات جذرية في القوات الهجومية ، أن تمثل توازنا أكثر أمانا ، وأن تعطي رجال الدولة مستقبلا فرما تجاوزها إلى الإزالة النهائية للأسلحة النووية من على وجه الأرض .

وبالإضافة إلى مقترحاتنا بشأن التخفيضات الهجومية والدفاعات الاستراتيجية اقترحنا خطوات جديدة في مجال آخر ، هو تجارب الأسلحة النووية . وكما أن إزالة كل الأسلحة النووية تشكل هدفا على المدى الطويل ، فأمامنا أيضا هدف مماثل آخر

هو الحظر التام لتجارب الأسلحة النووية . ولكن لابد من معالجة الهدفين بخطوات عملية ، لأن الواقع هو أننا الآن مازال علينا أن نعتد على هذه الأسلحة لردع الحرب ، وهكذا نرى أن سلامة رادعنا والاعتماد عليه يتسمان بأهمية حيوية للسلم .

والولايات المتحدة تفخر بسجلها المتعلق بالسلامة النووية ، وتعتزم المحافظة عليه . ومع هذا ، فإننا - كما قلت - مستعدون الآن لاتخاذ خطوتين هامتين صوب الحد من التجارب النووية : أولا ، نحن مستعدون للمضي قدما بشأن المصادقة على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية الجوفية للأغراض السلمية ، ما ان يتم الاتفاق على اجراءات التحقق بعد تحسينها ، وقد طرحنا آراء جديدة لإتاحة هذا . ثانيا ، عند المصادقة على هاتين المعاهدتين ، نكون مستعدين لمناقشة السبل الكفيلة بتنفيذ برنامج متوازٍ خطوة بخطوة للحد من التجارب النووية ووقفها في نهاية المطاف .

تلك هي الخطوات التي يمكن أن نتخذها في المستقبل القريب لنثبت للعالم أننا نمضي قدما . لهذا أدعو الاتحاد السوفياتي الى الانضمام إلينا في إحراز تقدم عملي ممكن في مجال الحد من تجارب الأسلحة النووية .

منذ أيام قليلة تلقيت ردا من الأمين العام غورباتشوف على رسالتي المؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه . واسمحوا لي أن أقول الآن أننا نولي هذه الرسالة نظرا جادا ومتأنيا .

وإذ نتحرك صوب هدفنا المتمثل في إزالة الأسلحة النووية ، تقتضي الضرورة الحيوية أن نعالج أيضا أوجه الاختلال الهامة في أنواع أخرى من الأسلحة ، لهذا اقترحت الولايات المتحدة حظرا شاملا وعالميا على جميع الأسلحة الكيميائية ، ولهذا أيضا حاولنا بجد مع حلفائنا للخروج من المأزق الذي وملت اليه مفاوضات الأسلحة التقليدية في فيينا . وفي مؤتمر استكهولم تسنى تحقيق تقدم كبير يتمثل في مجموعة جديدة محددة من التدابير العسكرية المتعلقة ببناء الثقة ، تشمل عمليات التفتيش .

ولكن علينا أن نتذكر ، استنادا الى تجربة السبعينات ، أن التقدم في تحديد الأسلحة لا يمكن فعله عن التطورات السياسية الاقليمية . وكما قلت في البداية ، فإن التوترات السياسية تؤدي الى التنافس العسكري ، وليس العكس صحيحا .

إلا أنه بينما تختلف الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي حول الاسباب الجذرية للتوتر السياسي ، فإننا متفقان على أن المنازعات الاقليمية يمكن أن تتصاعد حتى تصبح مواجهة عالمية . وفي العام الماضي ، ومن على هذه المنصة تقدمت بمبادرة للسلم يمكن تطبيقها على خمسة نزاعات اقليمية خطيرة يمكن أن تتحول الى نزاعات أوسع نطاقا . وبينت مدى صعوبة قبول الولايات المتحدة تعهدات الاتحاد السوفياتي بالخواب السلمية ، في حين يقوم ١٢٦ ألف جندي سوفياتي بشن حرب شرسة ضد الشعب الافغاني ، وفي حين يشن ١٤٠ ألف جندي فييتنامي - بدعم سوفياتي - حربا على كمبوديا ، وحين يشترك ١٧٠٠ خبير سوفياتي و ٢٥٠٠ مقاتل كوبي في التخطيط العسكري والعمليات العسكرية في اشيوبيا ، وعندما يقوم ١٣٠٠ مستشار عسكري سوفياتي و ٣٦ ألف جندي كوبي بتوجيه عمليات قتالية والمشاركة فيها لدعم نظام مكروه وقمعي في أنغولا ، وعندما تنفق مئات الملايين من الدولارات على الأسلحة السوفياتية والمستشارين التابعين للكتلة السوفياتية لمساعدة نظام ديكتاتوري في نيكاراغوا يعمل على تقويض ثورة شعبية وحيانتها .

ولابد من الاعتراف بالخطر المتأصل في هذه المنازعات . ان النظم الماركسية اللينينية تنحو الى المسارعة بشن الحرب على جيرانها كما تفعل بشكل روتيني ضد شعوبها . وفي الواقع كثيرا ما يصعب التمييز بين الحروب الداخلية والحروب الخارجية . ففي أفغانستان على سبيل المثال ، أعلن النظام العميل عن نيته في ترحيل عشرات آلاف السكان من مناطق الحدود . هل يمكن لأحد أن يشك في أن هذا سيتم بالأسلوب الشيوعي التقليدي ، أي بالقوة ؟ وسيلقى الكثيرون حتفهم ليسروا على القوات السوفياتية والقوات العميلة التي تدور في فلكها إرهاب باكستان . مثل هذه التجاوزات هي التي تزيد من حدة خطر المجابهة مع النظم الديمقراطية .

ومن ثم أقترح ، مرة أخرى ، عملية سلمية من ثلاث نقاط لحسم المنازعات الإقليمية . أولا ، اجراء محادثات بين الاطراف المتحاربة ذاتها ، الامر الذي لا يمكن دونه وضع حد للعنف وتحقيق المصالحة الوطنية ؛ ثانيا ، إجراء مناقشات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، لا لغرض حلول ، بل لدعم محادثات السلام ، والقضاء فسي نهاية المطاف على جلب الاسلحة والقوات التي تحارب بالوكالة من الخارج ؛ ثالثا ، اذا كللت المحادثات بالنجاح ، بذل جهود مشتركة للترحيب بعودة كل بلد الى صفوف الاقتصاد العالمي ومجتمع الدول التي تحترم حقوق الانسان .

وبالإضافة إلى المنازعات الإقليمية ، فإن التهديد الكبير الذي يفرضه الإرهاب يعرض الآمال المتطلعة إلى السلام للخطر أيضا . وما من قضية ، وما من شكوى تبرر الإرهاب . فالإرهاب أمر بغيض لا يحتمل . إنه جريمة الجبناء - الجبناء الذين ينقضون على الأبرياء ، والعزل ، والضعفاء .

وتتخذ الولايات المتحدة - مع حلفائها وأمم أخرى - خطوات لمواجهة الإرهاب بشكل مباشر - ولاسيما الإرهاب الصادر عن الدولة . وفي شهر نيسان/أبريل الماضي أظهرت الولايات المتحدة أنها سوف تدافع عن مصالحها وتتصرف ضد العدوان الإرهابي . واسمحوا لي أن أؤكد لكم جميعا اليوم ، واسمحوا لي بمفظة خاصة أن أؤكد لامي مؤيد محتمل للإرهاب ، أن الشعب الأمريكي مجتمع على هذه المسألة . وهأنذا شأن الشعوب المتحضرة الأخرى في العالم ، قد نفذ صبرنا ، ولن تظل الهجمات ضد مواطنينا أو مصالحنا دون رد .

وسوف نبذل أيضا قصارى جهدنا لمساعدة الدول الأخرى الملتزمة بالقانون التي تهددها هجمات إرهابية . وتحقيقا لهذا الغرض ، تؤمن الولايات المتحدة بأن التفهم الذي تولت إليه الديمقراطيات الصناعية السبع في مؤتمر قمة طوكيو في شهر أيار/مايو الماضي بمثابة بداية طيبة صوب اتفاق دولي على محاربة الإرهاب . ونحن نوصي الجمعية العامة بأن تنظر في قرارات طوكيو .

اذ انتقل إلى المجال الاقتصادي ، أجد من المفارقة أن لايزال البعض يدعو إلى أفكار مثل "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" القائم على سيطرة الدولة في الوقت الذي يتعلم فيه العالم - كما لم يتعلم من قبل - أن حرية الفرد ، وليس سلطة الدولة ، هي مفتاح التنمية والنمو الاقتصاديين ، لقد تحولت الأمم عن الإدارة المركزية والرقابة الحكومية متجهة صوب حوافز ومكافآت السوق الحرة . ودعت مواطنيها إلى تنمية مواهبهم وقدراتهم إلى أقصى حد وإلى أن يقوموا - في هذه العملية - بتوفير فرص العمل وإلى خلق الثروة وبناء الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الإيمان بالمستقبل لدى الجميع . لقد أشادت مؤتمرات القمة الاقتصادية للديمقراطيات الصناعية بهذه المبادئ - كما أشادت بها الدورة الاستثنائية التاريخية للأمم المتحدة بشأن إفريقيا في شهر أيار/مايو ونحن نحیی دعوة الأمم الإفريقية إلى الإصلاح الذي يؤدي إلى

الاعتماد بشكل أكبر على القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي . ونعتقد أن التغلب على الجوع والركود الاقتصادي يتطلب وضع سياسات تشجع انتاجية افريقيا ومبادرتها الذاتية ، وسوف ييسر إطار السياسة هذا على بقية العالم - بما في ذلك الولايات المتحدة - تقديم المساعدة . ان قوانين الحوافز الاقتصادية لا تميز بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية . وانما تسري على الجميع بنفس الدرجة .

ان قدرا كبيرا من الانتعاش الذي حدث مؤخرا في الاقتصاد العالمي يعزى بشكل مباشر الى نمو الحرية الاقتصادية هذا . وهذا الاتجاه هو الذي يوفر ذلك الامل في المستقبل ، مع هذا فإن هذا الامل الجديد يواجه تهديدا خطيرا : انه خطر الحواجز التجارية . فالتاريخ يعلمنا أن فرض هذه الحواجز يشير نزعة المعاملة بالمثل التي تشعل ذلك النوع من الحروب التجارية التي ألفت بالعالم في الثلاثينات في حماسة الانتكاس والبؤس الاقتصادي . في الحقيقة ، ان الحمائية هي الدمار .

لهذا تسعى الولايات المتحدة الى مساعدة جميع البلدان الممثلة هنا في الجمعية العامة في حماية ممارسة التجارة الحرة النزيهة . ونحن نحیی نجاح اجتماع وزراء الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة الذي انعقد في الاسبوع الماضي في أوروغواي ، حيث تم التوصل الى اتفاق بشأن بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تشمل طائفة واسعة النطاق من المواضيع ذات الهمية للنمو الاقتصادي . وتسمى الولايات المتحدة - بالاشتراك مع أكثر من ٩٠ بلدا آخر أعضاء في ذلك الاتفاق - الى المحافظة على التدفق الحر للتجارة الدولية .

بالإضافة الى مقاومة الحمائية ، تسعى الولايات المتحدة أيضا الى حفز النمو الاقتصادي العالمي بسبل أخرى . ان سعر الفائدة على سندات الخزنة لدينا يزيـد الآن قليلا على ٥ في المائة . وهو أدنى مستوى وصل اليه في ٩ سنوات - الامر الذي يقدم عوناً للبلدان المدينة . وسوف يمهد الهيكل الضريبي الجديد في أمريكا الطريق نحو رخاء أكبر في الداخل ، مما يسهم في تحقيق رخاء أكبر في الخارج . وأخيرا تعمل الولايات المتحدة مع بلدان أخرى على تقليل تقلبات العملة ، وتشجيع الاستقرار في الاسواق النقدية ، وارساء امكانية التنبؤ كأساس للرخاء .

إلا أن الولايات المتحدة تؤمن بأن أعظم اسهام يمكننا تقديمه لتحقيق الرخاء العالمي هو استمرار الدعوة للسحر الذي تعمل به الاسواق - أي الحقيقة ، الحقيقة البسيطة المثبتة وهي أن النمو الاقتصادي نتيجة تترتب على الحرية الاقتصادية كما أن الحرية الاقتصادية توأم لا ينفصل للحرية السياسية والحكم الديمقراطي .

هنا نأتي الى مقولتنا الأخيرة - حقوق الانسان - وهي العنصر الذي لا غنى عنه لتحقيق السلام والحرية والرخاء . إنني ألاحظ أن السيد غورباتشوف قد استخدم في خطباته الأخيرة نفس المقولات التي استخدمتها هنا اليوم : العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية ، إلا أنه عنون مقولته الرابعة : الانسانية .

هذا الفرق يفصح عن أمور كبيرة . أن الولايات المتحدة تؤمن بأن احترام الفرد وكرامة الشخص البشري - تلك الحقوق المبينة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أصدرته الأمم المتحدة - لا يدخل في مجال الاحسان أو القضايا "الانسانية" ان احترام حقوق الانسان ليس عملاً اجتماعياً ، انه ليس مجرد عمل من أعمال الرأفة . انه التزام الحكومة الأول ومصدر شرعيتها .

انه أيضا حجر الزاوية في أي هيكل للسلام العالمي . فطوال التاريخ ، كانت الانظمة الدكتاتورية والاستبدادية هي التي استسلمت أولاً لعبادة العسكرية والسعى نحو الحرب . أما البلدان التي تقوم على موافقة المحكومين ، البلدان التي تعترف بحقوق الفرد غير القابلة للتصرف ، فلا يشن بعضها الحرب على البعض الآخر . ان السلم أكثر من مجرد غياب الحرب . ان السلم الحقيقي هو العدالة ، السلم الحقيقي هو الحرية . والسلم الحقيقي هو الذي يملئ الاعتراف بحقوق الانسان .

لقد قطعت التزامات منذ أكثر من عشر سنوات في هلسنكي تتعلق بتلك الحقوق والاعتراف بها . ولسنا بحاجة إلا الى التطلع الى الشرق اليوم لنرى عدم تلبية تلك الالتزامات الى درجة محزنة . ان ملاحقة العلماء والزعماء الدينيين والعاملين من أجل السلام ، والمنشقين السياسيين ، وغيرهم من سجناء الضمير لاتزال مستمرة دون هوادة وراء الستار الحديدي . أنكم تعلمون أن جزءاً من اتفاقات هلسنكي يتناول : "تحسين أوضاع العمل للمحفيين" .

لذلك فإنه من الواضح أن التقدم في مجال حقوق الإنسان لابد أن يواكب التقدم في مجالات أخرى . والفشل في هذا المضمار سيعرقل مواصلة التقدم في العلاقات بين الشرق والغرب .

هذه إذن مجالات القلق والفرص المتاحة كما تراها الولايات المتحدة في معيها إلى السلام والحرية - وهما الهدفان التوأمان في ميثاق الأمم المتحدة . وفي العام الماضي ، بينت في خطابي إلى الجمعية العامة أن الفروق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عميقة وباقية . ولكنني دعوت أيضا إلى الشروع في بداية جديدة في العلاقات بين أمتينا ، بداية جديدة يمكن أن تعود بالفائدة على شعبنا وشعب كل دولة . ومنذ ذلك الوقت ، اتخذت الولايات المتحدة تدابير واقتُرحت مقترحات جديدة يمكن أن تفضي ببلدينا وبالعالم أجمع إلى اتجاه معين إليه منذ أمد بعيد . والآن أكثر من أي وقت مضى ، تقتضي مسؤولية الاتحاد السوفياتي أن يتخذ التدابير وأن يبين أنه هو أيضا يواصل الحوار من أجل السلام .

كما قلت من قبل ، أعتقد بأن بوسعنا أن نشعر بالأمل بشأن العالم وآفاق الحرية . ولسنا بحاجة إلا إلى التطلع حولنا لنرى التكنولوجيات الجديدة التي قد تجنب ذات يوم الأجيال المقبلة كابوس الحرب النووية . أو تعاظم موقوف العاملين من أجل الديمقراطية والمناضلين من أجل الحرية أو تزايد التحرك صوب اقتصادات السوق الحرة ، أو مدى الاهتمام العالمي بحقوق الفرد في مواجهة قوة الدولة الغاشمة .

في الماضي ، عندما لاحظت هذه الاتجاهات - عندما دعوت إلى "استراتيجية استشرافية من أجل الحرية" وتنبأت بانتصار الحكم الديمقراطي على الشمولية في نهاية المطاف - اتهمني البعض بأنني أخبر الشعب بما يود أن يستمع إليه ، وبأنني أحثهم على عدم التصدي لمشاكل اليوم بل على تجنبها .

ومع ذلك ، فإن الأمل هو الإيمان بالإنسانية ، وبمستقبلها . ولا يزال الأمل هو أسمى واقع ، والقوة التليدة ؛ أن الأمل يكمن في جذور جميع الأفكار والقضايا العظيمة التي حسنت مصير الإنسانية عبر القرون .

ويعلمنا التاريخ أن نأمل - لأنه يعلمنا عن الانسان ، وعن روح الانسان التي لا يمكن قمعها . قال أحد الفائزين بجائزة نوبل في الاداب ذات مرة - وهو شخصية عظيمة في الولايات الامريكية الجنوبية ، هو وليم فوكنر - أن الصوت الأخير الذي سوف يسمع على الارض سيكون صوت الشخصين المتبقيين وهما يتجادلان حول مقصد سفينة الغطاء التي بنياها . لقد تحدث فوكنر في كلمته أمام لجنة نوبل عام ١٩٥٠ عن العصر النووي وعن الرعب المادي العام والعالمي الذي ولده ، وهو خوف من الدمار تجاوز حدود الاحتمال . ولكنه قال :

"انني أرفض نهاية الانسان ، انني أوّمن بأن الانسان لن يستمر فحسب : ولكنه سيسود . انه خالد ... لأن لديه روحا ، روحا قادرة على الرافة والتضحية والممود" .

لقد تحدث فوكندر عن الفضائل العريقة وعن نقاء القلب ، وعن الشجاعة والشرف والكرامة والشفقة والرحمة والتضحية ، كما تحدث عن ذلك الأمل الذي كان مغفرة ماضينا . وهذه الفضائل جميعا يزخر بها حاضرتنا الآن ، وعليها أن نستعين بها في بناء مستقبلنا . وهذا ما يرفع اليوم من معنوياتنا ويسمو بقلوبنا ، وهو السرف في إيماننا الراسخ بأن قضية البشرية بمون الله ، لن تستمر فحسب ، وإنما ستكون لها اليد العليا ، وأن العالم كله ، أي كل أمة وكل شعب وكل شخص ، سيعرف يوما نعمة السلم ويرى نور الحرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للبيان الهام الذي ألقاه لتوه .

اصطحب السيد رونالد ريفان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من قاعة الجمعية

العامة .

البند "٩" من جدول الاعمالالمناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود أن أذكر الممثلين بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستقفل قائمة المتكلمين في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاربعاء ٢٤ أيلول/سبتمبر . وأطلب من الوفود أن تتفضل - قدر الامكان - بتحديد الوقت الذي يقدر كل منها أنه سيدلي فيه بكلمته ، وذلك بأكثر ما يمكن من الدقة ، حتى نستطيع أن نخطط لجلساتنا بطريقة منظمة .

السيد دي أبريو سودري (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نما بالانكليزية) : يشرفني - سيدي - أن أتقدم اليكم ، نيابة عن حكومة البرازيل ، بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . وأنا على يقين من أنني أترجم شقة كل الوفود الحاضرة هنا في حكمتكم وقيادتكم الملهممة ، والتي على أساسها ستحقق أعمالنا النجاح المنشود .

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بالسفير خايمي دي بينيس للطريقة القديرة الماهرة التي تراس بها دورة العام الماضي للجمعية العامة ، وهي الدورة التي سجلت الذكرى الاربعين لمنظمتنا .

ان البرازيل تحظى منذ ٤١ عاما بشرف افتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفي الدورة الاربعين ، في أيلول/سبتمبر الماضي ، كان رئيس جمهورية بولادي السيد جوزيه سارني ، هو الذي ألقى الخطاب الافتتاحي . وبدأ كلمته بالاشادة العميقة بهذا المحفل قائلا :

"ان هذا المحفل يبعث في النفس مشاعر الاحترام والهيبة . فهو أساس محفل في مجتمع الأمم ، وفيه يتضاءل حجم الاقوياء والضعفاء على السواء" .

(A/40/PV.4 ص ٢)

وبصفتي وزيراً للشؤون الخارجية للبرازيل آتت الى منحة الأمم المتحدة يغمرنى الانفعال وشعور التوقير . فهذا هو أسمى محفل للانسانية ويجب الحفاظ عليه بكل حزم . لذا ، لن أدخر أية كلمة شناء عليه . والنكسات المعارضة التي تواجه هذه المنظمة لن تقلل من قيمتها الحقيقية بوصفها أداة للسلم والحوار ، كما أن أوجه قصورها بدلا من أن تجعلها عاجزة متقوي من الحاجة الملحة لتعزيزها .

ان البرازيل لا تعرف أي بديل للأمم المتحدة . ولو لم تكن هذه المنظمة قائمة لكان على العبقرية والموهبة الانسانية أن تخترعها أو تعيد اختراعها . ومن المؤكد أن هذه المنظمة لا تفتقر الى الامكانيات المؤسسية الكافية ، أو الاطر القانونية المحددة ، أو الاهداف الرصينة المحددة بجلاء . لكن غاية ما تفتقر اليه حقاً هذه المنظمة هو ترجمة كل امكانياتها الشاسعة الى تعاون مفيد للغاية بين الشعوب من أجل صالحها المشترك ، أي الارادة السياسية العالمية الصادقة من أجل الحفاظ عليها دون التردد في التاكيد الدائم المتفاني للمقاصد النبيلة المكرمة في ميثاق سان فرانسيسكو .

وحين يصبح المجتمع الدولي عالمياً فعلاً فإن من التناقض ومن المجازفة الحمقاء ، أن يحكم على الأمم المتحدة بالانقراض أو الجمود ، وبذلك يحرم العالم من آلياته الأساسية للحوار الديمقراطي والتفاهم المشترك . ان البرازيل ترى أن تعزيز الأمم المتحدة هو أفضل سبيل لتأمين السلم والامن والتعاون الدولي .

لقد أشار الرئيس جوزيه سارني - خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة الامريكية - الى البرازيل على أنها عامل من عوامل الاستقرار والسلم والمصالحة والتوازن . بكل الابعاد - للنظام العالمي وقال "نحن بلد يسهم ، بلد لا يثير النزاعات ، بلد لا يخلق المشكلات بل يقدم الحلول" .

وقد آتت الى الأمم المتحدة كي أنقل بتاكيد ويقين الرسالة المسؤولة البناءة للبرازيل الجديدة ، البرازيل التي تحتفل بمودتها الى الديمقراطية ، وتجري بقوة متجددة وبكل حزم وثقة في النفس تغيرات ذات مغزى .

ان حيلة الاشهر الثمانية عشر الماضية لجمهورية البرازيل الجديدة مشير
للاعجاب . فلقد دعمنا مؤسساتنا السياسية وأزلنا آخر آثار الاستبداد ، وأفسحنا
المجال لديمقراطية تقدمية لا رجعة فيها ، ولمجتمع موحد حديث مفتوح بكل معنى
الكلمة .

لقد صحننا التشنجات التضخمية التي ابتلى بها شعبنا لعقود من الزمن ،
وفعلنا ذلك دون الترددي في كساد ، بل على النقيض من ذلك ، في ظل استثناء سريع وقوي
للنمو الاقتصادي وبدأنا في تسوية ديننا الرئيسي وهو الدين الاجتماعي ، الدين
التاريخي الذي تدين به بلادنا لشعبنا ، وذلك بالسمي حشيشا لتخفيض الفوارق في الدخل
وللقضاء على الفقر .

وبالمثل وعلى غرار الدولة التي كرمنا أنفسنا لبنائها نريد إقامة نظام دولي
ديمقراطي من الوجهة السياسية ، مزدهر وقائم على المشاركة من الوجهة الاقتصادية
عادل من الوجهة الاجتماعية . اننا ننشد الحرية والتنمية والانصاف .

ومع ذلك لا يبدو أن هذه التطلعات أصبحت وشيكة التحقيق . فعلى العكس من ذلك نجد على المستوى السياسي أن الاتجاه نحو إعادة تقسيم العالم إلى قطبين أمر يقوّض الآلية الدولية الرامية إلى تحقيق تفاهم جماعي وديمقراطي . وقد حلت المجابهة محل الحوار ، وسادت القوة على توافق الآراء . وحل التهديد بالقوة ، بل واستخدام القوة ، محل أدوات التفاوض في تناول المنازعات ، كما لو كانت القوة قد أصبحت وسيلة فعالة في حد ذاتها في تسوية الصراعات . وحيثما تحل القوة اليوم ، تتكرر المآزق والطرق المسدودة أكثر من الانتصارات أو الهزائم . وقد ثبت أن استعمال القوة ، إلى جانب كونه غير شرعي ، أمر لا جدوى منه .

إن المؤرخ الذي تنبأ في القرن الماضي بأن القرن العشرين سيكون قرن تبسيطات رهيبة كان على صواب . فالتعقيد الهائل في العلاقات الدولية قد أصبح أسير المخططات المبتذلة التي تقسم البلدان وفق المنطق السهل القائم على التقسيم الثنائي إلى معسكرين مختلفين ومتعارضين بالضرورة ، يسميان إلى طمس تعددية الاقطاب التلقائية لعالم اليوم .

إن الحقيقة في حد ذاتها أغنى وأكثر تناقضا . وقد قاومت تسلط مفاهيم الثنائية . إلا أن الثنائية المانوية يمكن أن تكون من سوء بحيث تنتهي بفرض نفسها على الواقع . وتناول نزاع محلي نشأ نتيجة لأسباب محلية على أساس مفاهيم مسبقة ومصالح مجسدة في المجابهة بين دولتين من الخارج يمكن أن يطلق العنان لقوى تنتهي بتحويل النزاع الصغير إلى صراع أكبر . وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم زائفة فهي أسوأ لأنها يمكن أن تكون مدمرة في نتائجها . وما هو زائف كمبدأ يصبح حقيقة مؤلمة عند التطبيق ، وأشد خطورة لهذا السبب .

ويجري تسيير النظام الاقتصادي الدولي بآليات عنيفة عفا عليها الزمن وهي تتناقض مع مصالح جزء كبير من المجتمع الدولي وبصفة خاصة البلدان النامية . ففي مجال التجارة ، نجد أن القواعد السائدة هي التي تعكس أولا وقبل كل شيء مصالح أقوى الدول الصناعية ، بل وحتى هذه القواعد كثيرا ما تنتهك . وفي المجالين المالي

والنقدى يخضع الاقتصاد العالمي لآثار التدابير التي تتخذ من جانب واحد والتي يمكن أن تكون ذات أثر حاسم على البلدان النامية دون أن يكون لهذه البلدان أى حق من حقوقها سواء كان ذلك الحق في الكلام أو الحق في المناقشة أو الحق في التمويل .

وفيما يتعلق بالانصاف ، أو ما كنا نأمل فيه من تضييق الهوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، فإننا نشهد شللا شبه تام في التعاون الاقتصادي الدولي . وتتحول المبادرات التي تتخذها البلدان النامية الى حالة من الجمود ، بل وتواجه العداء من البلدان المتقدمة النمو . ومن ناحية أخرى ، هناك تصاعد في النزعة الحمائية التجارية من جانب هذه البلدان ، وهي ممارسة تصبح أكثر جورا بمقارنتها على نحو خاطئ بالتدابير المشروعة التي تخطر البلدان النامية الى اتخاذها من أجل حماية إنتاجها الوطني الوليد . وهناك فرق واضح جدا بين مصلك وآخر ، أحدهما يحافظ على تراكم الثروات وتكديسها ويعزز الأنشطة غير التنافسية ، والآخر يسعى لضمان بقاء البلدان الفقيرة في ظل نظام دولي جائر وغير متوازن يجبرها على تجميع أكبر قدر من الفوائد لسداد التزاماتها المالية الخارجية .

بل ان الاسوأ من ذلك هو أن نمودجا جديدا للحماية أخذ في الظهور . فيجربى الآن استكمال اجراء منع الواردات غير المناسبة باستراتيجية وضع عقبات جديدة أمام انشاء عمليات انتاجية في البلدان النامية ، حتى ولو كان يقصد منها أساسا تلبية احتياجات السوق المحلية . وتتخذ هذه الحماية "الوقائية" في القطاعات التي تشمل باستخدام التكنولوجيات الأكثر تقدما .

لذلك ، فإن مناخ العلاقات الدولية لا يبدو مواتيا تماما لبلدان نامية مثل البرازيل . ومع ذلك ، فإن هذا الوضع لا يشبط عزمنا على مواصلة سعيينا لتحقيق الاهداف التي حددناها لانفسنا في بلادنا ، كما أنه لا يقلل من استعدادنا للمشاركة في أى جهة يفضي الى قيام مجتمع دولي يكون في حقيقته أكثر حرية ورخاء وعدلا كالمجتمع الذى نعتزم بقوة اقامته في بلدنا .

ولا يغوتني أن أشير هنا الى الاجتماع الوزاري لدول الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) الذي عقد في بونتاديل ايستي والذي شاركت فيه توا . وقد شدت في ذلك الاجتماع على قوة المواقف ووجهات النظر البناءة للبلدان النامية .

ان البرازيل لتثق بأن توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في نهاية المطاف يمكن أن يكون نقطة بداية لمفاوضات مفيدة ومثمرة للمجتمع الدولي ككل تفضي الى قيام نظام اقتصادي أكثر عدالة وفعالية .

وتناضل أمريكا اللاتينية ببطولة من أجل تخليص نفسها من الازمة الاقتصادية في الوقت الذي أخذ فيه اتجاهها نحو الديمقراطية يفرض نفسه بقوة .

وعلى الرغم من التقدم الذي نجحت بعض بلدان أمريكا اللاتينية كالبرازيل في احرازه على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، فان الصورة العامة لقارتنا ما زالت تشوبها معوقات خطيرة كالكساد والبطالة والمديونية الخارجية الثقيلة . وانني أتذكر في هذا الصدد الكلمات الشهيرة لسيمون بوليفار ، الذي تدين له قارتنا بالكثير ، وهي :

"الرق وليد الجاهلية ، والشعب الجاهل أداة عمياء لدماره الذاتي" .
ولو كان هذا المحرر حيا اليوم لقال ان الشعب الاعمى يمكن أيضا أن يصبح في ظلام الفقر الداكن أداة للشورة ولزعزعة الاستقرار .

ان الطرف الراهن يتطلب بصيرة نفاذة وحكمة سياسية ماهرة . وكما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية ، من الضروري الآن بل ومن الامور الملحة للغاية اتخاذ اجراء محدد لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد حقا .

كما أننا في حاجة الى تدابير قصيرة الاجل . فلا يمكن أن تستمر أمريكا اللاتينية مصدرة خالصة لرأس المال ، ولا يمكننا الاستمرار في دفع أسعار فائدة عالية وتبديد جهودها في اعادة التفاوض على ديونها الخارجية ، ولم يعد في مقدورها الوصول

الى الاسواق الدولية المقفلة في وجه منتجاتها ، ولا يمكنها كذلك الاستمرار في
المعاناة من القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا*.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نيبينغ - فيكتوريا (الجمهورية
الدومينيكية) .

وقد أدى الإدراك العميق للمشكلات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى التوصل إلى توافق قرطاجنة ، الذي دعونا عن طريقه الأمم الدائنة إلى الحوار والتفاهم . ومن الضروري تحليل وفهم أزمة مديونية أمريكا اللاتينية من جانبها السياسي . من الضروري أن تدرك حكومات البلدان الدائنة وجود حالة فريدة من نوعها ، حالة لا يمكن تمويبها على نحو تلقائي بمجرد تفاعل قوى السوق . كما أنه من الضروري إدراك الحاجة إلى احتواء التشوهات والفوارق المنتشرة في النظام الاقتصادي الدولي وتفهمها .

لقد أعلن الرئيس سارني مرارا وتكرارا أن البرازيل لن تدفع دينها الخارجي بجوع وفقر شعبها ، ولا على حساب تطورها الديمقراطي أو الاقتصادي . وعندما تؤكد من جديد هذا الموقف الثابت لحكومة البرازيل من جديد ، فإنني أفعل ذلك باسم بلد عقد العزم على الوفاء بالتزاماته المالية الدولية ، ولكنه عقد العزم بنفس القدر على ضمان نوعية حياة أفضل لشعبه الذي قدم بالفعل الكثير من التضحيات .

ولقد كان هذا الهدف السامي ماثلا في الأذهان عندما اعتمدت البرازيل في شباط/فبراير من هذا العام برنامجا واسع النطاق للإصلاح الاقتصادي ، للقضاء على التضخم ، وحفز الاستثمارات ، ومكافحة البطالة والعمل ، ومعالجة المضاربات . والبرنامج الجديد ، وهو خطة كروزادو البالغة النجاح ، هو اليوم رمز لامل البرازيليين الجديد ويعد تجسيدا لعقلية جديدة وقوة جديدة تمنح الزخم لنمونا .

لم تعد هناك أرض لم تستكشف بعد فوق هذا الكوكب ، بيد أنه يجري استكشاف آفاق جديدة في مجالات حاسمة بالنسبة للإنسانية : تلك هي آفاق التكنولوجيا .

ولا يمكن أن يظل العالم النامي في موقف المتفرج بالنسبة لهذه الثورة الجديدة ، خشية تعزيز هذا البون المتسع حاليا الذي يفصل عالما عن العالم النامي وتوسيعه . فيجب أن توجه الثورة التكنولوجية نحو تضيق الهوة بين هذين العالمين ، بحيث يستفيد منها كلاهما على حد سواء . إن أشار هذه الثورة لا حدود لها وهي آثار ذات طبيعة نوعية . وإذا أسئ توجيها ، فلن يقتصر الأمر على أنها يمكن أن تحدث

صدعا يتمتع محوه بين الاغنياء والفقراء بل من المحتمل أن تؤدي أيضا الى هابوية تفصل بين من يمتلكون المعرفة ويتحكمون فيها ومن لا يسمح لهم بالوصول اليها .

ونحن لا نود ، ولا يمكن أن نقبل أن تقتفي الثورة التكنولوجية نفس الطريق الذي ملكته الثورة الصناعية بانزال غالبية البلدان الى مجرد مرتبة من يقدم المدخلات ذات القيمة الاجمالية المحدودة وكذا لا نود أن يتقلص دورنا الى مجرد مستهلك للفائض والبالى .

لن نركن الى دور المتفرج السلبي في تقسيم العمل الدولي الجديد الذي يشطر العالم الى عالمين متميزين ، أحدهما يضم المجتمعات ما بعد الصناعية وتسود أنشطة المعلومات والخدمات وهي بمثابة المراكز العصبية الحقيقية التي ستحكم هذا الكوكب ، والآخر للمجتمعات المتخلفة التي تدين بالتبعية .

ولم يفتنا ادراك اشار التنمية المعجلة للتكنولوجيات الجديدة لأغراض عسكرية في البلدان الغنية . إننا ندرك اشار التطبيقات المدنية لتلك التكنولوجيات الجديدة التي تمول البحوث والتطوير فيها بشكل لا يتوقف من الموازنات الدفاعية . ولا يغيب عنا ما لهذه الاعانات المالية للتكنولوجيا من اشار على الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية بأكمله ، كما لم نغفل عن ادراك أثرها السلبي على القدرة التنافسية لاقتصادات البلدان النامية .

وفي أمريكا اللاتينية ، بصفة خاصة ، يستحث التخلف الاقتصادي والتكنولوجي ضائر شعوبنا . ونحن في البرازيل نلتزم التزاما شابتا لا رجعة فيه بقضية التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية . وقد نودى بالتكامل لوقت طويل ، بيد أنه الآن فقط تتوافر لدينا الظروف الملائمة لانبعك ارادة سياسية حقيقية لتعزيزه .

ان التكامل يفتح الافاق لقيام مجال مشترك في أمريكا اللاتينية يفضي الى تنمية بلدان المنطقة ويكون قادرا على انعاشها وهي تواجه الشدائد الكامنة في الحالة الاقتصادية الدولية . وقد اتخذت البرازيل مؤخرا ، بالاشتراك مع الأرجنتين وأوروغواي خطوات هامة نحو تحقيق هذا التكامل ، وذلك في اتفاقات أوضحت دون أدنى

لبس القرار النافع والذكي لهذه الشعوب التي أعلنت اقتناعها التام بمزايا وحدتها .
انه قرار طموح وواقعي في الوقت نفسه ، يقرن فيه الايمان المتجدد بالتقاء مصائرنا
بالادراك الكامل للصعوبات التي قد يحدثها التكامل . ومع ذلك ، فنحن لم نتقاعس عن
مواجهة هذا التحدي التاريخي الذي نعرف أنه يشبط الهمة ، بيد أن حجمه هو مقياس
استعدادنا المشترك للتعاون والمضي قدما - أي طموحنا الاخوى للنمو ، على أن نفعل
ذلك سويا .

واستمرار وجود ازمت اقليمية تهدد السلم والامن ، جانب آخر من الجوانب
الهامة على المسرح الدولي .

ومن أبرز الامثلة على ذلك ما يجرى في الجنوب الافريقي . وتحضرني عبارات
الرئيس مازني التي أدلى بها في بارايا ، عندما قام بزيارة مارة للرأس الأخضر في
ايار/مايو الماضي حيث قال :

"ان مشكلة جنوب افريقيا المعقدة لا يمكن حلها من منظور التوترات
بين الشرق والغرب ، ولا من أية وجهة نظر استراتيجية أخرى للقوى العظمى ...
ان حل الازمة في هذه المنطقة يكمن قبل كل شيء في زوال الفعل العنصري ، ومن
ثم في توطيد هيكل التفاعل السلمي بين دول المنطقة ، بما يمكن كلا منها من
تكريس نفسها للكفاح من أجل تنفيذ خططها الانمائية الوطنية" .
ان عنت حكومة بريتوريا الذي لا يمدق في ابقائها على نظام الفعل العنصري
قائما ، وفي اعاقه عملية منح الاستقلال لناميبيا في انتهاك مستمر لقرار مجلس الامن ،
لا يزال يشير توترات وصراعات خطيرة في الجنوب الافريقي .

ومنذ سنوات مضت ، ذكر جواكيم نابوكو وهو سياسي برازيلي لامع في القرن
الماضي وهو يكافح ضد الرق الذي كان يعمنا في ذلك الوقت :

"أن قوانين كل بلد تخضع لمبادئ أساسية بعينها ، تعد أساسا
للمجتمعات المتمدينة ، ويرقى انتهاكها في أي من هذه المجتمعات الى مرتبة
الاثم في حق المجتمعات الاخرى جميعها" .

وقد أكد هذا الشخص المشهور المؤيد لإلغاء الرق على أنه "لا يمكن لأي دولة أن تعيش خارج مجتمع العالم المتمدين" وهذه تماما هي الحال بالنسبة للنظام البغيض القائم على التمييز العنصري في جنوب افريقيا بينما العالم يقترب من الالف الثالثة للميلاد .

ان المجتمع الدولي على اعتبار قرارات لا يمكن تأجيل اتخاذها أكثر من هذا اذا ما أردنا إحباط محاولات بريتوريا لإدامة نظامها الشائن . ومتواصل البرازيل العمل من أجل ايجاد الظروف المواتية لتسوية تلك المشكلة ، وهي مشكلة لها أولوية لا جدال فيها نظرا للحالة المتفجرة السائدة في جنوب افريقيا والحالة الحرجة لبلدان خط المواجهة التي تتعرض لكل أنواع الاعتداءات غير المشروعة التي ليس لها أي مبرر . اننا نقدم تأييدنا المخلص لتلك الدول الشجاعة التي طالت معاناتها .

وفي الشرق الاوسط ، لا تزال دائرة العنف مستمرة دون هوادة . وتكرر البرازيل الاعراب عن انزعاجها البالغ ازاء الهجمات التي تشن في لبنان البلد الذي تربطنا به علاقات تقليدية ونود أن يحترم حقه الكامل في تقرير المصير .

إن أساس السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط يجب أن يتضمن بالضرورة عودة الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في أرضه الخاصة به والحاجة الى ان تعيش كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في سلام داخل حدود معترف بها دوليا .

وتتابع البرازيل كذلك بقلق تطورات الصراع بين ايران والعراق . ونحن نشعر بأسف عميق لأن هذين البلدين لم يحلا بعد خلافاتهما بالطرق السلمية ونكرر نداءنا لهما بوقف الأعمال القتالية على الفور .

توجد أزمات ونزاعات مزمنة في أجزاء أخرى من العالم أيضا ، منها الحالة في افغانستان وفي كمبوتشيا حيث ينتهك حق تقرير المصير ، ومبدأ عدم التدخل . ولكن ينقطع العنف في هاتين المنطقتين طالما استمر الاحتلال الاجنبي وكبت التعبير الحر عن ارادة الشعب .

وشمة قضية أخرى تشغل البرازيل وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ، هي قضية جزر مالفيناس . فمنذ عام ١٨٣٣ أعلننا بوضوح تأييدنا الذي لا يحيد للحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على ذلك الاقليم ، وشدنا على الحاجة للتوصل الى حل هذا النزاع سلميا وتفاوضيا . ومن الضروري ان يستأنف من جديد الحوار بين الطرفين المعنيين .

ولا تزال المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة ذات الطبيعة الهيكلية ، تزيد مناخ التوتر السائد في أمريكا الوسطى حدة ، وهو مناخ توجهه المواجهة الايديولوجية . والبرازيل مقتنعة اقتناعا ثابتا ان الحل الدائم للصراع لا يمكن ان يتحقق الا بالالتزام بمبدأ عدم التدخل واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها في جو من الحوار والتفاهم المتبادل . ونتيجة لهذه القناعة سعت بلادي الى التعاون من أجل التوصل الى تفاهم عن طريق المشاركة في فريق دعم عملية كونتادورا للسلام .

عندما اجتمعنا في سان فرانسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة ، كنا منشغليْن اساسا بايجاد تحديد لنوعية العالم الذي سنورثه للأجيال المقبلة . الا ان حادثا كأحداث يوم القيامة وقع ، بعد ذلك بقليل ، فغيّر تغييرا بعيد المدى الاسس التي أجريت بالاستناد اليها مفاوضات اقامة نظام دولي جديد .

فقد كشف انفجار القنبلة النووية الاولى في هيروشيما ان النوع البشري بات يمتلك سلاحا يمكن ان يدمر النوع كله والعالم الذي يعيش فيه . ومنذ ذلك الوقت ، ظلت مشكلة الاسلحة النووية تزداد سوءا . ففي كل يوم يتزايد خطر نشوب صراع عالمي ونهائي .

ان سلسلة الافعال وردود الافعال التي اتخذت شكل سباق تسلح متصاعد مهلك دائم التصاعد الى مستويات لم يسبق لخطورتها مثيل ، لمما يشير الغزع حقا ، كما ان احتمال بدء سباق تسلح في الفضاء يسبب لنا قلقا عميقا .

والبرازيل تنتهج ، في معارضتها لانتشار الاسلحة النووية ، سياسة ثابتة وحاسمة ، سواء كان ذلك الانتشار افقيا أو رأسيا . وقد شاركنا مشاركة نشطة في جميع الجهود التي اضطلعت بها محافل الأمم المتحدة صوب نزع السلاح .

فقد وقَّعت بلادي على معاهدة ثلاثيلولكو وصدقت عليها ، وهي المعاهدة التي تهدف الى جعل امريكا اللاتينية اول منطقة منزوعة السلاح النووي في الارض المأهولة .

الا ان معاهدة ثلاثيلولكو لم تحقق اهدافها بعد ، لانه لم يتحقق التقيد بها من جانب جميع دول المنطقة ، كما لم تتقيد بها دولة معينة من دول خارج القارة لها اقاليم خاضعة لادارتها تقع داخل اطار المعاهدة . وبالإضافة الى ذلك تشير الاحداث الاخيرة الى انه كيما تصبح المعاهدة صكا حقيقيا فعلا يكفل أمن دول امريكا اللاتينية ، يتعين ايجاد نظام فعال للتحقق لرمذ إدخال الاسلحة النووية الى المنطقة .

وبالرغم من أوجه القصور هذه ، أكدت البرازيل مرارا وتكرارا سياستها الثابتة القائمة على الالتزام بدقة بأحكام معاهدة ثلاثيلولكو وتجنب أي نشاط ينطوي على حيازة أسلحة نووية .

وقد حظيت تلك السياسة ، التي تنتهجها باستمرار وبلا تراوح ، بتأييد عريض من جانب الشعب البرازيلي ، وظل نزع السلاح النووي من كل امريكا اللاتينية هدفا أساسيا من بين الاهداف ذات الاولوية العليا في السياسة الخارجية لحكومة بلادي التي تلتزم التزاما حازما ، شأنها في ذلك شأن حكومات البلدان الأخرى في المنطقة ، بتجنب استحداث الاسلحة النووية أو ادخالها في القارة .

ان سباق التسلح النووي لا يهدد مستقبلنا فحسب ، بل ويشير الغزع ، فهو سباق في مجال راح ضحيته كثيرون ، وما زال يتسبب في موت البشر عن طريق الخوف والافتقار الى الأمن والفقر والجوع . وكما قال الشاعر البرازيلي الكبير كارلوس دروموند دي اندراد :

"ان القنبلة النووية سوف تقتل

لمجرد التفكير في أنها قادمة لتقتل

'فهي فاقة جمعت في طواياها الملايين من أشكال الفاقة"

رغم الاحتجاجات والتحذيرات الكثيرة في مختلف المحافل "تحضر تلك القنبلة كل المؤتمرات وتحتل مقعدها بجوار كل المجتمعين" . والسؤال الذي يجب ان نطرحه على أنفسنا في مواجهة ذلك هو ، هل سيتغلب الجنس البشري على هذا الخطر الذي يتهدد

بقاؤه ؟ قد نجد عزاء ومدعاة للتفاؤل في الابيات الاخيرة من نفس القصيدة المعبرة
للشاعر دروموند ، فقد قال ما يلي :

"ان القنبلة ، كوحش تولاه الارتباك ، تتيح للانسان

"الآن فسحة من الوقت ينقذ فيها نفسه

"ان القنبلة لن تقضى على الحياة

"بل ان الانسان - فيما أمل من أعماق قلبي - هو الذي سيقضي على

القنبلة" .

فلتكن لدينا الشقة ، فنحن ، بعد كل شيء ، كما قال توماس جيفرمون ، تحركنا :

"الرغبة النابعة من ضمائرنا في توجيه طاقات أممنا نحو تكاثر الجنس

البشري لا صوب افناؤه" .

هناك ثلاثة مواضيع أخرى تستاهل النظر الخاص :

أولا ، أود أن أكرر الأهمية التي تعلقها الديمقراطية في البرازيل على حقوق الإنسان - وعلى ممارسة هذه الحقوق ممارسة مطلقة وكاملة ودون عائق . واستهدافا لذلك ، يجرى دمج صكوك دولية هامة في النظام القانوني البرازيلي ، مثل العهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مما يضيء ضمانات جديدة للحماية الكاملة لتلك الحقوق الأساسية في بلادنا .

ولا يعني أيضا أن أغفل الإشارة إلى الموضوع بالغ الأهمية ، أي موضوع العقاقير ، والأعراب عن القلق العميق الذي تنظر به البرازيل إلى ذلك الموضوع . وفي رأينا أن للمشكلة ثلاثة جوانب جوهرية ، هي : منع إساءة استعمال العقاقير ، وكبح جماح الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإعادة تأهيل المدمنين على تعاطيها . ولا يمكن أن تحل المشكلة حلا نهائيا ما لم تؤخذ في الاعتبار تلك الجوانب الثلاثة على قدم المساواة . وفي رأينا أيضا أن التعاون الدولي جوهرى في مكافحة إساءة استعمال العقاقير ، خريطة الحفاظ - بطبيعة الحال - على الحقوق السيادية للدول . لقد شاركت البرازيل مشاركة نشطة في المؤتمر الخاص للبلدان الأمريكية المعني بالاتجار بالمخدرات الذي عقد في ريو دي جانيرو في شهر نيسان/أبريل من هذا العام بإشراف منظمة الدول الأمريكية . وبصورة مماثلة ، سوف نقدم أقصى درجة من تعاوننا الصادق لعمل المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بهما الذي سيعقد في فيينا في عام ١٩٨٧ .

والموضوع الثالث هو الإرهاب . فمن فوق هذا المنبر ، أود أن أعرب عن رفضنا بكل اشتزاز وقوة ومخط لانتشاره ، فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى متحملا لممارسة أعمال الإرهاب ويجب أن يتحد دون تأخير في سبيل استئصال أسبابه والقضاء على آثاره . وأكرر مع التشديد ما أكدته في مستهل خطابي : أن تعزيز دور الأمم المتحدة هو أفضل طريقة لضمان السلم والأمن الدوليين . وتماشيا مع وجهة النظر هذه ، ساهمت بلادي مساهمة نشطة في الحث على تنفيذ التدابير اللازمة لإعادة تنشيط الأمم المتحدة . وفي

رأي الحكومة البرازيلية ان توصيات ما يسمى بفريق ال ١٨ ما هي الا خطوة اولى تبشّر بالخير في هذا الاتجاه .

ونؤيد اعطاء دور نشط للامين العام في السعي الى ايجاد طول للمنازعات . ونؤيد قيام المنظمة بدراسة جميع النزاعات والصراعات . وندعو الى المرونة في اساليب العمل ، ولاسيما في مجلس الامن ، ليتسنى القيام بمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلم والامن بصورة موضوعية وبثّاءة . ونعتقد انه من الضروري التمسّد للاتجاه الرامي الى تجنب هذا المحفل في معالجة لقضايا السلم الاساسية التي تستأثر باهتمام المجتمع الدولي بأسره . فهذه المسائل تؤثر على الجميع وعلى الجميع تقع مسؤولية حلها .

واستنادا الى هذا المفهوم بالذات عن الامم المتحدة اقترحت ، باسم حكومة البرازيل ، بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ، عن طريق الامين العام ، ادراج البند المعلنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" في جدول اعمال هذه الدورة . وقد جاءت هذه المبادرة على اساس بيان الرئيس خوزيه سارني امام هذه الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ قال فيه :

"وسوف تبذل البرازيل كل جهد مستطاع لابقاء جنوب الاطلسي منطقة سلام بمنجاة من سباق التسلح وخلصوا من الاملحة النووية واي شكل من أشكال المواجهة التي تنشب في مناطق اخرى" (A/40/PV.4 ، ص ١٢) .

ونحن نقدر اعتراف الجمعية العامة بأهمية هذا البند حيث ادرجته على جدول اعمالها الحالي . إن مبادرة اقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي تدل على وجود الحاجة الى بذل جهد جماعي هام ، وهو جهد تسعى البرازيل الى ان تكون مجرد ناطق بلسان اصحابه .

ان ما ينطوي عليه الامر هو ضمان السلم والامن والتنمية في منطقة واسعة من العالم تضم بلدانا من قارتين يوحد بينها تصميمها المشترك على تذليل العقبات التي تقف في طريق احراز التقدم والرفاه لشعوبها .

فأخيراً ، من جهة ، تحاشي التهديدات الخطيرة التي تكتنف الأمن الإقليمي والأمن العالمي سواء بما تمثله الحالة في الجنوب الأفريقي أو عن طريق نقل التوترات والمواجهات بين الشرق والغرب إلى جنوب الأطلسي مصحوبة بالانتشار الجغرافي للأسلحة النووية وتكثيف سباق التسلح النووي الناتج عن ذلك ، ومن الجهة الأخرى ، يتمثل الهدف في تعزيز المسؤوليات الواسعة للتعاون خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة .

ان اعلان جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون من شأنه ان يكون تدبيراً محدداً في برنامج واسع رسمه مجتمع الأمم باعتباره الأولوية الأولى لهذا المحفل ، ألا وهي تحويل الاندفاعات الرعناء نحو المواجهة إلى عمل بقاء في مجال التعاون السلمي الدولي . وعلاوة على ذلك ، من شأن ذلك التدبير ان يشكل نتيجة منطقية تكميلية للجهود السابقة التي بذلتها بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية . تلك الجهود التي تجسدت في معاهدة ثلاثيولكو ، وعلان اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية وعلان لومي وبرنامج العمل المتعلق بالأمن ونزع السلاح والتنمية في إفريقيا . وسيكون الاعلان مساهمة ملموسة في تعزيز السلم العالمي ارتكازاً على الحقوق المتساوية والعدالة للجميع وهي من الأهداف السامية للأمم المتحدة .

ان سياسة البرازيل الخارجية لا تنهني على الاوهام او على الاطباء البلاغي . بل ، على نقيض ذلك ، فهي تمثل ترجمة للمفاهيم والتطلعات والمصالح الدائمة المشروعة إلى واقع ملموس .

اننا بلد حديث العهد لكننا لا ينقصنا النضج . اننا بلد له هويته الخاصة وهي هوية نعتز بها ونحترمها كما نحترم ونقدر هويات البلدان الأخرى . ان بياناتنا واضحة ومريحة وهي تعبير مباشر عن قيم المجتمع البرازيلي عميقة الجذور . فعندما نتكلم عن السلم لا نتكلم حبا في الكلام ولا نتردد في ان نكون شديدي الإلحاح كثيري التكرار . لذلك اسمحوا لي ان اؤكد من جديد هنا تلك الكلمات التي قالها في هذا المحفل بالذات سلف لامع لي كان وزيراً للخارجية في بلادي ، هو خواو أوغستو دي اروغو كاسترو :

"اننا نعيش في ظل نظام مؤلف من اسباب ونتائج يؤثر بعضها في البعض الآخر . فكما ان السلم غير قابل للتجزئة - لان السلم يخطوي على عنصر الاستقلال ، ويقتضي ترسيخه تعاون كيانات ذات سيادة - كذلك تنمية الجنس البشري اقتصاديا واجتماعيا ، فتلك التنمية ، وهي شرط وتعبير عن السلم ، تظل هي الاخرى غير قابلة للتجزئة".

ومن فوق هذا المنبر ، في الدورة السابقة للجمعية العامة ، قال الرئيس

سارني :

"تمثلت الاداة التي ساعدتنا على التحول من الحكم الاستبدادي الى الديمقراطية في قدرتنا على المصالحة والتفاهم دون عنف او صدمات" (A/40/PV.4 ، ص ٤ - ٥) .

وتفسيرا لذلك التحول السلمي ، يميل بعض المؤلفين من غير ابناء البرازيل الى القول بان البرازيليين شعب "ودود" ويمتلك الحلول العنيفة كما لو كان ذلك بحكم قدر تاريخي . لكن هذا تبسيط مفرط غير دقيق لخصائل لا ارغب في مناقشتها هنا * .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

فمن الحقيقي أننا ، بطبيعتنا ، نميل الى المصالحة ، وهو ميل منبني على التسامح والاحترام الكامل لتباين الآراء . لكننا ، إذا كنا ، وقت الازمات ، يوجد بيننا جو مناسب من تواتق الآراء والتفاهم والتفاوض ، فإن هذا يرجع ببساطة الى أننا ندرك تماما أن الطرق المؤدية للعنف ، بالإضافة الى أنها مدانة أخلاقيا ، منافية للعقل ولا تدوم طويلا .

ومن المحزن بالنسبة للجنس البشري أنه يصادف أوقاتا تكون فيها "إقامة السلم أكثر صعوبة من شن الحرب" كما قال كليمنمو . وهذا هو التحدي الذي يحفز العمل الشاق الذي تقوم به الأمم المتحدة ويجعلها تشاير عليه . فهذه المنظمة قد ناضلت طوال ٤١ سنة من وجودها ، رغم كل العقبات ، للقيام بمهمتها الأساسية ، وهي بناء وصون السلم العالمي ، وإيجاد سبل الحوار والتفاهم والوثام بين الشعوب .

وإنني ، بالنيابة عن الشعب البرازيلي وحكومته ، أكرّر التزام بلدي بهذه القضية النبيلة التي لا يمكن أن نحيد عنها أبدا .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، هذه اللحظة من اللحظات التي تشلج صدر وفدي وتسعدني شخصيا إذ أراكم تتراصون هذه الجمعية . فاسمحوا لي أن أعرب في هذا السياق عن عميق ارتياحنا وفخرنا . وليس لدي أي شك على الإطلاق في أن حكمتكم ومهاراتكم وخبرتكم الطويلة المتنوعة في المجال الدبلوماسي سوف تمكنكم من قيادة مداولاتنا الى نتيجة موفقة . وأرجو أن أقدم خالص شكرى الى كل الاصدقاء الذين أولوكم ثقتهم بانتخابكم بالاجماع لهذا المنصب السامي .

يشرفني ويشرف وفدي أن نشارك في الدورة العادية الواحدة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأنقل اليكم التحيات الحارة من حكومة وشعب بنغلاديش . وأضم صوتي الى أصوات زملائي الآخرين في الاعراب عن امتناننا لسلفكم العظيم سعادة السيد خايمي دي بينييس لادارته الماهرة والحكيمة لأعمالنا خلال الدورة الماضية . بفضل معارفه الواسعة ومشورته الحكيمة وقيادته المستنيرة .

كما نود أن نشيد بالامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على جهوده الدؤوبة لتعزيز مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . فتقريره الذي درسناه باهتمام بالغ سوف يسهم بدرجة كبيرة في أعمالنا .

تمثل الأمم المتحدة ، كصرح فريد للسلام والعدالة ، حكمتنا الجماعية . ونظرا لأنها ولدت من رماد الحرب العالمية الثانية وأطلالها ، يحفزنا ميثاقها أن نرفع أصواتنا ضد الجوع وسوء التغذية والمرض ، كما يدفعنا إلى أن نناصر حقوق الإنسان والحرية ، ويدفعنا ، أولا وقبل كل شيء إلى أن نتكلم عن السلم والامن ، فهي منظمة تسعى إلى تنظيم العلاقات الدولية على أساس مجموعة من المبادئ ، وإقامة نهج جديد من الاخلاقيات الدولية التي تحول دون أن تملئ القوة ارادتها في قضايا الصراع بين الأمم . وأهم من ذلك كله ، أنها منظمة تشكل قرية عالمية واحدة تتألف من خليط من الأمم مترابط بعضه ببعض في تكافل مجدود يتشاطره القوي والضعيف ، والغني والفقير . ولقد صمدت منظمتنا لامتحان الزمن ، كما قد نشعر ونحن نستعيد ذكرى احتفالنا ، في السنة الماضية ، بالعيد الأربعين لها ، كاعتراف ، فيما يحتمل ، بمئة انقضاء أربعين سنة ونحن بمنجاة من صراع عالمي مدمر . وقد صمدت لامتحان تقبل العالم لها ، حيث أصبحت عضويتها الآن شبه عالمية . والواقع أن أي شك قد يخامر المرء في مدى فعالية الأمم المتحدة ، لا يرجع إلى دورها في العلاقات الدولية في حد ذاته بقدر ما يرجع ، في المقام الأول ، إلى موقف أولئك الذين يتشككون فيها . فليست الازمة أزمة ثقة في الأمم المتحدة ، بقدر ما هي أزمة ارادة سياسية .

وفيما يخمننا ، تظل الأمم المتحدة حارما للضمير البشري ، وقد التزمنا التزاما دستوريا بمبادئ وأهداف ميثاقها . وسجلنا في الأمم المتحدة حتى الآن شاهد على ذلك الالتزام . فسياستنا تؤيد التوازن والاعتدال والالتزام الصارم بهذا المبدأ . ومن الواضح أن الصراع تشوّه ، بينما التعاون بين الأمم مؤيد إلى الإثراء المتبادل . وتعاملنا مع غايرنا على المسرح الدولي يفتح عن مفهومنا هذا . ففي السياق الاقليمي ، بذلنا جهودا لا تكل لدعم السلم والاستقرار في جنوب

آسيا عن طريق ايجاد مناخ من حسن النية ، والثقة ، والتفاهم . وقد طرحنا اقتراحا في عام ١٩٨٠ باقامة إطار للتعاون في منطقتنا . وادى إخلاص ومدق نهج بلدان المنطقة الى أن تؤتي المبادرة ثمارها ، إذ عقد أول مؤتمر على مستوى القمة بين سبعة بلدان من بلدان جنوب آسيا ، هي باكستان وبتوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند وبلدي بنغلاديش ، في عاصمتنا ، دكا ، في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، وأنشأت القمة ، رسميا ، رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، كمؤسسة موجهة لتعزيز التعاون الهام في عدد من المجالات المحددة من أجل ذلك الهدف . والواقع أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي شهادة بالتزام المنطقة بمبدأ حسن الجوار . ويراودنا الامل الصادق في أن يتواصل تعزيز وتنويع المستوى الحالي من التعاون من أجل صالح الجميع .

ان الهدف الاهم للامم المتحدة صون السلم والامن . لكن التكديس المتواصل للأسلحة المتطورة يهدد بجعل ذلك الهدف مما لا سبيل الى بلوغه . وإننا مقتنعون بأن نزع السلاح ضرورة أخلاقية في العصر النووي . ولذا ناصرنا دائما المفاوضات المجدية بين تلك الدول التي حصلت على قدرة لانتاج أسلحة التدمير الشامل . وأملنا أن تستمر هذه المفاوضات حتى يمكن أن نعزز قضية نزع السلاح بشكل فعال للمصلحة الأكبر للسلم العالمي .

وقد نادينا دائما بأن الموارد المالية وغيرها من الموارد الهائلة التي تركز لحيازة الأسلحة ، ينبغي أن يعاد توجيهها صوب إزالة الفقر المستشري في العالم . لكننا نلاحظ ، بأسف عميق ، أن المؤتمر الدولي لنزع السلاح والتنمية الذي كان يمكن أن يحقق تقدما كبيرا في ذلك الاتجاه ، لن يعقد هذه السنة .

إن الازمة في الشرق الاوسط أقدم المسائل المطروحة على الامم وقد تكون من أهمها . وحتى اليوم ، لم يتحقق أي اختراق يشكل مبادرة تفضي الى عملية سلم حقيقية ، رغم أنه كانت هناك محاولات هامة متعددة صوب تلك الغاية . ومن الواضح أن المسألة الفلسطينية لب المشكلة . فالارض التي كانت دائما وطنا للفلسطينيين يحتلها الآن شعب غريب عنها . لقد زُرعت اسرائيل في قلب العالم العربي واقتلعت الفلسطينيين من

أرضهم الاملية . ولذلك فانه طالما ظل ذلك الشعب محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف ، لا يمكن أن يتحقق سلم دائم في المنطقة . وقبول هذه الحقيقة البسيطة منطق ضروري لأي سلم يمكن أن يدوم .

واعتقادنا الراسخ أن المشكلة في الشرق الاوسط لا يمكن أن تحل إلا على أساس خطة شاملة ينبغي أن تقوم على الانسحاب الكامل وغير المشروط لكل القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية والفلسطينية ، بما فيها مدينة القدس الشريف ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير الوطني .

وقد وردت خطة سلم كهذه ضمن مجموعة المبادئ التي اتفق عليها الرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس في سنة ١٩٨٢ ، وهي مبادئ تكمل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين . ونظرا لأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ينبغي لاية عملية سلم أن تكون باشتراك المنظمة الكامل ، على قدم المساواة ، مع جميع الاطراف الاخرى . ولقد ظل تأييدنا للقضية الفلسطينية على الدوام تأييدا قاطعا لا يحيد ، وأدنا دائما استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية . ولسوف نقف دائما الى جانب أشقائنا الفلسطينيين في كفاحهم العادل .

ان جنوب افريقيا مشتعلة بالنار وما زلنا نشهد من جانبها التجاهل الصارخ للمعايير والقيم الانسانية المتحضرة في أشد صوره فظافة . وينبغي القضاء التام على سياسة الفصل العنصري المشينة التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصري . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يزل فيرتكب معصية الوقوف بلا حراك في الوقت الذي يقابل فيه الاحتجاج البطولي لشعب جنوب افريقيا بقدر لا مثيل له من الملاحقة ، والارهاب ، والاضهاد لأنه لا يسمعنا إلا أن نستجيب الى الصرخة الشاكية الحزينة المطالبة بالحريّة الصادرة من تلك الأرض التعمسة . ان الشر المتمثل في الفصل العنصري ينبغي أن يُزال ، ويُزال الآن .

وأود هنا أن أعيد تأكيد التزام بلدي الثابت بقضية شعب جنوب افريقيا المقهور . فنحن نؤيد بقوة تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على جنوب افريقيا دون مزيد من الإبطاء . منذ أكثر من عشرين عاما أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . لكن نظام بريتوريا ما زال محكما قبضته على الاقليم وشعبه ، بالتحدي الصارخ للقرارات والمقررات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة . وعلينا أن نستظهر الكيفية التي تجعل بوسع هذا النظام الوحشي أن يبدي كل هذا الازدراء للرأي العام الدولي ، ويواصل سياساته الاثمة دون أن يتصدى له أحد . وهذا الموضوع أساسا ، موضوع

أخلاقي ، فالمسألة هي هل ينبغي لنا أن نقاوم هذه القوة الفاشية الشريرة أو نتحملها بل ونتسامح معها مباشرة أو بالوكالة .

إننا نشيد بشعب ناميبيا البطل على شجاعته وتصميمه . فنضاله نضال ظل وسيظل أبدا قويا لا يحيد وبلا هوادة فيه . كما نحیی زعامة المنظمة الشعبية لافريقييا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا لتوفيرها زعامة صامدة لشعب ناميبيا . واسمحوا لي أن أسجل ، مرة أخرى ، تضامننا الذي لا يحيد مع شعب ناميبيا المكافح في كفاحه العادل من أجل الحرية والتحرير والكرامة الانسانية . وبنغلاديش ، من خلال عضويتها بمجلس ناميبيا ، ستظل ، كما كانت الحال دائما ، تقوم بدور نشط في تعزيز استقلال ناميبيا . فنحن نؤمن ايمانا راسخا بأن الاساس الوحيد المقبول لإيجاد تسوية دائمة للمسألة يتمثل في خطة الأمم المتحدة ، على النحو الوارد في قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أعرب المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، الذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه الماضي بشكل صريح للغاية ، عن الاعتقاد بأن خطة الأمم المتحدة تشكل الاساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية المسألة . كما أن الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، أقرت برنامج العمل بشأن ناميبيا الذي صاغه ذلك المؤتمر ، لذلك فإنه من الضروري أن تضاعف الجهود عملا على تنفيذ برنامج العمل حتى يمكن تحقيق استقلال ناميبيا في إطار جدول زمني محدد .

إننا نشعر بالقلق إزاء استمرار حرب الاثقاء الناشبة بين العراق وايران ، وهي حرب تسبب الموت والدمار والمعاناة التي تجل عن الوصف . ان هذه الحرب ما فتئت تهدد وحدة العالم الاسلامي التي يعتز بها المسلمون في كل مكان . وبوصفنا عضوا في لجنة السلم الاسلامية ، نفتنم هذه الفرصة لكي نناشد ، مرة أخرى ، هذين البلدين الاسلاميين الشقيقتين للاستجابة الى شتى مبادرات السلم . ومن جانبنا ، سوف نستمر في بذل جهودنا لإنهاء هذا الصراع المأساوي . ويحتاج الامر الى تكثيف الجهود الجارية داخل الأمم المتحدة وخارجها كما يحتاج الامر الى اتخاذ إجراء متضافر . وجهود الامين العام في هذا الصدد تستحق الاشادة ونود أن نؤكد له تعاوننا المستمر .

ان موقفنا المبدئي بشأن مسألتني أفغانستان وكمبوتشيا يقوم على أساس التزامنا الذي لا يحيد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز . وتلك المبادئ ترفض رفضا باتا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كما ترفض التدخل المسلح بكافة أشكاله من جانب أي دولة في الشؤون الداخلية لاية دولة أخرى . ولا سبيل لاستعادة السلم والثقة في هاتين المنطقتين من العالم إلا إذا التزمت جميع أطراف الصراع بالقانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وخاصة مبدأ حق كل شعب في أن يختار بحرية شكل نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وفي هذا الصدد ، نحث دوما على انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان وكمبوتشيا حتى يستطيع شعبا هذين البلدين أن يحددا مصيريهما بحرية .

إننا نشعر بالاستياء والقلق إزاء الافتقار الى إحراز تقدم في المحادثات بين الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية ، في قبرص . وتؤيد بنغلاديش استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية وسيادتها ووضعها غير المنحاز . ويتعين أن يأخذ أي حل دائم للمشكلة بعين الاعتبار التطلعات المشروعة لكلا الطائفتين . لذلك ، نأشدنا الطائفتين بأن تدخلا في مناقشات جديّة من أجل التوصل الى حل مقبول من الجانبين يمكنهما من العيش في شرف وكرامة في إطار قبرص متحدة . وفي هذا السياق ، سيواصل وفدي تقديم تأييده وتعاونيه الكاملين للأمين العام في مهمته للمساعي الحميدة من أجل التوصل لحل تفاوضي للمشكلة .

إن الحالة في أمريكا الوسطى لا تزال متوترة وغير مستقرة . ونحن نشعر بالقلق إزاء الافتقار الواضح الى إحراز تقدم في مجال العمل على تخفيف حدة التوتر في المنطقة . فقد بدأت عملية من الحوار البناء بين الأطراف قبل أربعة أعوام عن طريق بلدان مجموعة كونتادورا بغية إيجاد مناخ من الثقة والمصالحة والتعايش السلمي . وتوفر عملية كونتادورا الإطار الذي تدعو اليه الحاجة من أجل السلم والتعاون فيما بين دول المنطقة وذلك لتجنب المزيد من التوتر وتجنب اللجوء الى الحلول العسكرية للمشاكل . وقد أكدت عملية كونتادورا على روح التفاوض في الإطار الإقليمي في محاولة

لعزل المسائل عن أي نفوذ سياسي دخیل . ومشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، ذلك المشروع الذي يقوم على أساس فهم مشترك وتوفير متبادل في إطار اقليمي ، ثمرة لسلسلة من المفاوضات المكثفة بين جميع الاطراف المعنية . وقد أشيد بالمشروع بوصفه أهم مبادرة رامية الى تحقيق السلم بالمنطقة . لذلك ينبغي أن يتاح له أن يتخذ منها حاسما بالتأييد الكامل لهذه الجمعية العامة . وترى بنغلاديش أن إقامة مناطق سلم ومناطق خالية من الاسلحة النووية في شتى مناطق العالم من شأنها أن تسهم في استتباب السلم والاستقرار على الصعيدين العالمي والاقليمي . ومن ثم فإننا كدولة ساحلية ، نعلق أهمية كبيرة على إنشاء منطقة سلم في منطقة المحيط الهندي . ونحن نؤيد الانعقاد المبكر لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن المحيط الهندي في كولومبو ، ولهذا الغرض فإننا نشترك اشتراكا نشطا في مداولات اللجنة المختصة بشأن المحيط الهندي .

وفي المجال الاقتصادي كانت التطورات العالمية خلال العام الماضي خطيرة بشكل يدعو للقلق العميق فيما يتعلق بإدارتها ومستقبلها . ففي العام الماضي انخفض النمو في الانتاج العالمي بمعدل الثلث ، بالمقارنة الى معدل النمو في العام السابق وقد كان نمو التجارة العالمية ضئيلا ، إذ لم يتجاوز الثلث من النمو الذي تحقق في سنة ١٩٨٤ . كما أن الانتعاش الكبير الذي حققه أكبر اقتصادات العالم في سنة ١٩٨٣/١٩٨٤ دخل مرحلة حرجة بحلول العام الماضي . إذ تباطأ أداء هذا الاقتصاد بشكل كبير ، واستمر تعاظم العجز الذي لم يسبقه مثيل في الميزانية العامة لذلك البلد . وحدث نفس الشيء في أداء عدد من الاقتصادات الهامة . وبحلول منتصف عام ١٩٨٥ أصبح استمرار عملية النمو نفسها ماثرا لقلق بالغ . وفي حين تباطأ نمو أكبر اقتصادات العالم ، لم تظهر أية بوادر جديدة للنمو . بل حدث العكس . وقد أدت السياسات الانكماشية التي انتهجها عدد من البلدان المتقدمة الهامة الى تضيق فرص التنمية الشاملة .

وقد كان التباطؤ في النمو مكلفا ، وجاء في وقت صعب للغاية فيما يتعلق بالبلدان النامية ، ومعظمها لم يتمثل للشفاء بعد من الانتكاس الاقتصادي الذي

أصابها في أوائل الثمانينات . وقد ورد في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٦ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ما يلي :

"وهناك أجزاء كبيرة من البلدان النامية ما زالت تسجل تراجعاً بدلاً من إحراز تقدم ، مع وجود مستويات منخفضة فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد والاستهلاك وكذلك مستويات منخفضة من الاستثمار . وفي عدد من تلك البلدان تظل البطالة مرتفعة للغاية ، ومستويات المعيشة في تدهور ، ويتواصل الانقطاع من مخصصات الخدمات الاجتماعية ، وفي كثير من الأحيان الصحة والتعليم بالذات" .

لقد انخفض متوسط الدخل الفردي لكل البلدان النامية باستثناء بلدين كبيرين منها ، للعام الخامس على التوالي ، في عام ١٩٨٥ ، وشهد ٤٩ بلدا يبلغ اجمالي عدد سكانها ٧٠٠ مليون نسمة ، ومعظمها من البلدان الاقل نموا ، معدل نمو منعدم أو سلبي في متوسط حصة الفرد في الناتج القومي الاجمالي بالقيمة الحقيقية ، خلال عام ١٩٨٥ . واذا ما استمر هذا الاتجاه ، فان متوسط حصة الفرد في الناتج القومي الاجمالي في البلدان النامية لن يكاد يتعدى ، في عام ١٩٩٠ ، المستوى الذي وصل اليه في عام ١٩٨٠ .

ومن دواعي القلق البالغ الناشئ عن هذه الحالة التي تواجهها البلدان النامية تدهور الاسعار المستمر لسلعها الاساسية التي يعتمد الكثير من تلك البلدان ، وبخاصة أقلها نموا ، اعتمادا غالبا عليها . فانخفاض أسعار السلع الاساسية عااد بالضرر البالغ على عائدات تلك البلدان من التصدير ، وأثر تأثيرا سيئا على نموها . وفي نفس الوقت ، أدت البيئة الانكماشية الى ظهور الحمائية من جهة ، والى تآكل متزايد في مبادئ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) والترتيبات التفضيلية للبلدان النامية من جهة أخرى . وكانت بوادر النمو في ١٩٨٤ قد شجعت الكثيرين منا على أن نأمل في أن يستمر ذلك النمو ويتحول الى زخم . إلا أن هذه التوقعات ذهبت ، للأسف ، أدراج الرياح نتيجة للملامح السلبية التي تبنت باستمرار في الانخفاض المستمر لأسعار السلع الاساسية ، وارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا لم يسبق له مثيل والكلفة المعجزة لخدمة الديون . ومما زاد الاوضاع سوءا ما شوهد من نقل عكسي للموارد ، من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، منذ ١٩٨٣ . وفي الوقت نفسه ، انخفضت الاستثمارات الاجنبية الخاصة والمباشرة في البلدان النامية انخفاضاً كبيراً للغاية . ويهدد هذا التدفق العكسي للموارد لا بشل التنمية فحسب ، بل ويهدد المستقبل الاقتصادي للبلدان النامية في جملته . وللأسف ، لم تكن هناك أية محاولة ذات قيمة للتخفيف من التناقض الشديد لتدفق رؤوس الاموال الخاصة على البلدان النامية بتعويضه عن طريق التدفق الرسمي للموارد . وقد شهدت المؤسسة الانمائية

الدولية ، التي تعتمد عليها اعتمادا كبيرا البلدان منخفضة الدخل والاقبل نمو ، انخفاضاً حاداً في عمليتها السابعة لتجديد الموارد حتى بالقيمة الاسمية . ولم يكن مستوى تجديد الموارد للصندوق الدولي للتنمية الزراعية مما يتيح عزاء لحد .

فهل نظرنا أبداً في مدى وعمق المعاناة البشرية أو ما قد يهدر من طاقات بسبب هذه التطورات غير المرغوب فيها ؟ وهل فكرنا يوماً في حقيقة أن تدابير التكيف التي تظفر البلدان النامية الى اتخاذها تعرقل نموها وتقوض تنميتها ؟ إن الموقف في البلدان الاقل نمواً ، التي يقع ثلثها في افريقيا ، ما زال خطيراً ، حيث يستمر الكساد والتدهور في الدخل والنمو . فلقد أثرت أسعار السلع الاساسية المنخفضة على تلك البلدان تأثراً كبيراً ، وتظل قابلية تعرضها للعوامل الخارجية منذرة بالخطر . ويظل الهيكل الاساسي والاولي الاجتماعي الاقتصادي غائباً عملياً . وفي ظل هذه الظروف الصعبة ، كان عليها أن تلجأ الى مزيد من الاستدانة . وقد ازداد مجموع الديون الخارجية غير المدفوعة لكل البلدان الاقل نمواً من ٣,٢ بليون دولار في ١٩٧٤ الى ما يقارب ٣٠ بليون دولار بعد عقد من الزمان . وتأثير هذه المديونية أهدد خطراً مما قد يشير اليه حجمها . فالمصعوبات التي تعانيها تلك البلدان يزيدها سوءاً عدم قدرتها على جذب الاستثمارات من الموارد الخاصة . ويتجسد النقص الخطير في تدفق الموارد في حقيقة أن متوسط هذا التدفق للفرد الواحد لم يتجاوز ٢٦,٣ دولاراً بالمقارنة الى ٣٠,٢ دولاراً لكل البلدان النامية . وبالنظر الى أوضاع هذه البلدان ، تظل عناصر المنح والعناصر التسهيلية في تدفق الموارد ذات أهمية بالغة بالنسبة اليها . ويؤسفني أن لاحظ في هذا الصدد أنه في بعض الحالات ، وعلى سبيل المثال في حالة بلادي ، بنغلاديش ، أثبتت عناصر المنح والعناصر التسهيلية في المساعدات الخارجية ميلاً الى الانخفاض ، في الآونة الأخيرة .

وهذا موقف يصعب للغاية احتماله . ومن أجل السلم والتقدم العالميين ، ينبغي بذل جهود متضافرة لتذليل الصعوبات والنهوض بالتنمية . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدي توصيات لجنة التخطيط التنموي لمضاعفة تدفق تمويل التنمية للبلدان النامية .

ونعتقد أن إعادة تنشيط اقتصاديات هذه البلدان شرط هام مسبق ، ومن الضروري أيضا ضمان عملية تجديد الموارد الشاملة للمؤسسة الانمائية الدولية بمستوى أعلى بكثير . إن التزامات البلدان المانحة التي جاءت في سياق الاستعراض العالمي متوسط المدى بشأن برنامج العمل الجديد بالإضافة الى الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا التي انتهت مؤخرا ينبغي أن تنفذ في اطار الجدول الزمني المتفق عليه . ويجب زيادة قروض البنك الدولي الى ما يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ بليون دولار للأعوام ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، كما ينبغي متابعة المفاوضات بشأن زيادة رأس المال العام للبنك الدولي بلا إبطاء ، وفي الوقت نفسه ، يجب تعزيز القدرة على الإقراض لبنوك التنمية المحلية .

ولا يقل أهمية من ذلك وجوب ايجاد ظروف مواتية لزيادة التجارة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة . وفي هذا الخصوص ، يجب اتخاذ تدابير عاجلة لايقاف وضع الحواجز الحمائية في طريق التجارة ومحب ما هو موضوع منها . ويرحب وفدي بالاتفاق الذي تسنى التوصل اليه في بونتا ديل ايسته ويأمل في أن تصبح الازالة التدريجية لكل الحواجز الحمائية التي وضعتها البلدان المتقدمة الهدف الملح لجولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف . كما يجب العمل بشكل بناء في مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) ، خاصة ، لايجاد حلول عادلة وفعالة لمشكلة السلع الاساسية .

ويعتقد وفد بلادي أنه ، في ظل الحالة الاقتصادية الحرجة والمعقدة التي تواجه مجتمعنا الدولي اليوم ، ليس هناك ما هو أهم من التوصل الى اتفاق آراء دولي من أجل التنمية العالمية . وهو ما يتطلب الجدية في العزم على متابعة اتفاقات تتوصل اليها هذه الهيئة الموقرة والمحافل الاخرى متعددة الاطراف بتوافق الآراء . ويتذكر وفدي للأسف أن القرار ١٣٨/٣٤ الذي اتخذ بتوافق الآراء بشأن بدء المفاوضات العالمية ما زال ينتظر متابعة فعالة . ويجب أن نكون قادرين على مناقشة الاقتراحات الجوهرية المقدمة من جميع الجهات بجدية . وما زال وفدي يأمل بأن يؤدي اقتراح البلدان

النامية عقد مؤتمر دولي للنقد والتمويل من أجل التنمية الى حد بلدان العالم المتقدم المتاجرة معنا على الاستجابة بصورة جدية . ويشجعنا الآن الادراك المتزايد بأنه بغير الاصلاحات الضرورية واعادة التكييف في المجالات النقدية الدولية والمالية والتجارية ، لن يتسنى ارساء أسس التنمية العالمية خلال الاعوام الباقية من هذا العقد وسنوات العقد المقبل . يجب تعزيز التعددية قبل كل شيء . ففي المحافل متعددة الاطراف وحدها ، وعن طريق الحوار البناء المفيد ، نستطيع التوصل الى توافق الآراء العالمي من أجل السلم والازدهار والتنمية .

وكلنا يعلم أن الامم المتحدة تواجه اليوم أزمة مالية لم يسبق لها مثيل . وراي أن الازمة التي تواجهها الامم المتحدة اليوم تنم عن علّة أعمق تنجم عن تآكل الايمان بمبدأ التعددية . وفيما يتعلق بالخلاف بين الدول الاعضاء بشأن الميزانية ، أعتقد أن ذلك يمكن حله بالارادة السياسية والالتزام . ولقد اتخذ الامين العام بعض المبادرات المفيدة لمواجهة مشكلة نقص السيولة . أما فيما يخص أبعاد المشكلة على المدى المتوسط والمدى الطويل فإن فريق الخبراء الحكوميين الدوليين ذي المستوى العالي قد قدم عددا من المقترحات الهامة . وتستحق تلك المقترحات اهتمامنا الجدي في ضوء مبادئ وأهداف الميثاق . ونحن نتطلع اليك يا سيدي الرئيس لكي ترشدنا صوب هذه الازمة .

إن مفهوم القرية العالمية لم يعد عبارة جامدة بل إنه واقع في هذا العالم الذي يزداد تكافلا . ولم يعد السلم والتعاون بين الامم مجرد طموحات بل أصبحا ضرورتين ملحتين رئيسيتين لمستقبلنا . إن ما نسعى اليه مناخ من الوثام والتفهم العالميين يمكن أن يضمن المساواة والحرية والازدهار والسلم لنا جميعا . ولذا ، من الضروري أن نعيد توليد روح التعاون متعدد الاطراف . والامم المتحدة تهيب لنا محفلا واطارا لتحقيق ذلك . فدعونا الآن نظهر قدرتنا على العمل معا دون أن نخضع الى ما تمليه مصالحنا ورغباتنا الوطنية .
ولتحيا الامم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠